

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
مذكرة بعنوان:

كفاءة المحفظة الاستثمارية وأثرها على ربحية البنوك التجارية  
- دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إشراف الأستاذ:

بن شوفي نور الدين

إعداد الطالبين:

- بديدة بن عزيزة

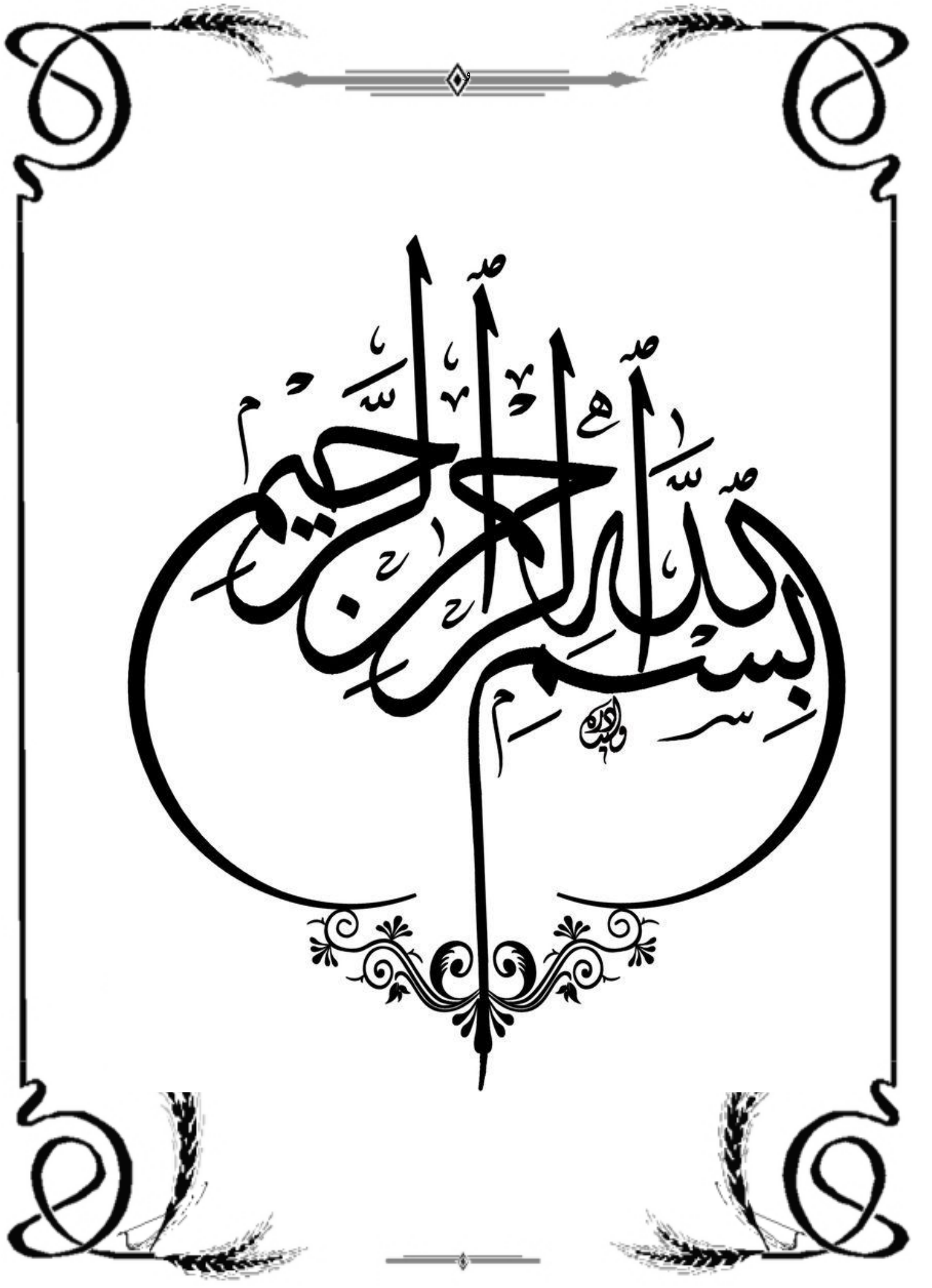
- سارة صوكو

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: سهيلة زناد
مشرفا و مقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: نور الدين بن شوفي
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: خير الدين بومحروق

السنة الجامعية: 2019 - 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على عونه وتوفيقه لنا على إتمام هذا العمل

والصلاة والسلام على النبي المصطفى ومن لأثره أقتني وبهده

أهتدي بمحمد خير ختام المرسلين الحبيب الأمين

أما بعد

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الكبير للمشرف

**" بن شوفي نور الدين "**

الذي لم ينخل علينا بنصائحه وتوجيهاته البناءة في انجاز هذا العمل

كما نشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم في

تقييم وتقويم هذه المذكرة

كما لا ننسى شكر جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

على المعلومات التي أفادونا بها خلال مرحلة دراستنا الجامعية

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا

العمل.



أهداء

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرة عملي إلى

الوالدين الكريمن حفظهما الله وأدامهما تاجا على رؤوسنا

إلى كل إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى كل صديقاتي

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى كل من دعمني ولو بكلمة طيبة

أهدي لكم هذا العمل والله ولي التوفيق

بديعة

# أهداء

أهدي قطاف ثمرة وثمرة عملي إلى من قالها فيها الرحمان  
«وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا»

إلى الوالدين الكريمان راجية من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما ويغفر

لهما ويرحمهما ويرزقهما العافية، كما رباني وسعيا من أجل نجاحي

وسعادتي في الحياة

إلى أحب الناس إلى قلبي إخوتي وأخواتي حفظهم الله كل واحد باسمه

إلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلبي

راجية من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

«اللهم أنفعنا بما علمتنا وأنفع غيرنا بعملنا»

# فهرس المحتويات



## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: مدخل عام إلى المحفظة الاستثمارية</b>	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المحفظة الاستثمارية
8	المطلب الأول: نشأة المحفظة الاستثمارية
8	المطلب الثاني: مفهوم المحفظة الاستثمارية
10	المطلب الثالث: أهداف ووظائف المحفظة الاستثمارية
11	المطلب الرابع: مكونات المحفظة الاستثمارية
12	المطلب الخامس: أنواع المحافظ الاستثمارية
14	المبحث الثاني: إدارة المحفظة الاستثمارية
14	المطلب الأول: خطوات إدارة المحفظة الاستثمارية
15	المطلب الثاني: سياسات إدارة المحفظة الاستثمارية
16	المطلب الثالث: عائد المحفظة الاستثمارية
17	المطلب الرابع: مخاطر المحفظة الاستثمارية
20	المبحث الثالث: المحفظة الاستثمارية المثلى
20	المطلب الأول: نظرية المحفظة الاستثمارية المثلى
20	المطلب الثاني: فروض ومبادئ المحفظة الاستثمارية
22	المطلب الثالث: أساليب تقييم المحفظة الاستثمارية
26	خلاصة
<b>الفصل الثاني: الربحية في البنوك التجارية</b>	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
29	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية
30	المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية

32	المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية
34	المطلب الرابع: موارد و استخدامات البنوك التجارية
37	المبحث الثاني: عموميات حول الربحية في البنوك التجارية
37	المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية
38	المطلب الثاني: أهداف وطرق تعظيم الربحية في البنوك التجارية
39	المطلب الثالث: مصادر الأرباح في البنوك التجارية
40	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية
43	المبحث الثالث: مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية
43	المطلب الأول: مفهوم الأداء في البنوك التجارية
44	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الربحية في البنوك التجارية
48	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السيولة في البنوك التجارية
50	خلاصة
<b>الفصل الثالث: تحليل أداء بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن</b>	
53	تمهيد
54	المبحث الأول: التعريف بالبنك محل الدراسة
54	المطلب الأول: تقديم بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
54	المطلب الثاني: أهداف بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
55	المطلب الثالث: وظائف بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
55	المبحث الثاني: المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
55	المطلب الأول: مصادر واستخدامات بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
57	المطلب الثاني: كبار المساهمين والمتعاملين في بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
59	المطلب الثالث: تحليل أهم مؤشرات المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
62	المبحث الثالث: تقييم أداء المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
62	المطلب الأول: مؤشرات الربحية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
63	المطلب الثاني: مؤشرات السيولة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن



## فهرس المحتويات

64	المطلب الثالث: مؤشرات كفاية رأس المال لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
65	المطلب الرابع: تقدير العائد والخطر للمحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن
70	خلاصة
72	الخاتمة
77	قائمة المراجع
	الملخص

# قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
55	مصادر استخدامات بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال سنة (2018-2019)	01
58	أسماء المساهمين وعدد الأسهم المملوكة لهم	02
58	المتعاملين الرئيسيين في البنك	03
59	النتائج المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال الفترة (2016-2019)	04
60	محفظة التسهيلات الائتمانية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال الفترة (2016-2019)	05
61	حجم الودائع ونسب السيولة لبنك المؤسسة العربية (ABC) الأردن خلال الفترة (2017-2019)	06
62	مؤشرات الربحية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال الفترة (2013-2018)	07
63	مؤشرات السيولة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال الفترة (2013-2018)	08
64	مؤشرات كفاية رأس المال لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) خلال الفترة (2013-2018)	09
65	العائد المحقق لمجموعة من عناصر المحفظة الاستثمارية خلال الفترة (2017-2019)	10
66	أوزان بعض عناصر المحفظة الاستثمارية	11

مفتمه



تلعب البنوك التجارية دورا مهما في إمداد الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتنميته و تقدمه و أي خلل في البنوك التجارية يحدث خلل في الاقتصاد و رفاهية الناس، وبالطبع تزداد أهمية دور البنوك بشكل كبير كلما تطور الاقتصاد في بلد ما.

كما تقوم المصارف التجارية بتمويل عمليات إقامة المشاريع الاستثمارية المجدية و توفير القروض اللازمة لتمويل نفقات القطاع الصناعي بوجه عام ، حيث يشمل ذلك بداية تمويل الاستثمار في الموجودات الثابتة للمصانع العاملة من بناء و آلات و وسائل نقل و خلافة ، إضافة لتمويل شراء المواد الخام و تمويل رأس المال العامل اللازم لعمليات التشغيل.

ولقد تطورت وظائف البنوك بشكل كبير مع مرور الوقت فلم تعد تقتصر على قبول الودائع الجارية و الآجلة و ودائع التوفير للأفراد ، منشآت الأعمال ، و الحكومة ثم إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان و العمليات المالية الأخرى للوحدات الاقتصادية غير المصرفية ، بل أصبحت تقوم بتوظيف أموالها و استثمارها في الأوراق المالية من خلال ما يعرف بمحفظة الأوراق المالية.

وتعتبر إدارة المحافظ الاستثمارية عملية لصنع القرارات من خلال مراقبة عمليات الاستثمار مع العلم أن المعلومات التي يمكن أن يستند عليها عند اتخاذ القرار مستمدة من مصدرين مهمين : المصدر الأول هو البنك من حيث أهدافه واحتياجاته والمصدر الآخر هو أسعار الأوراق المالية وتأثيرها بما يحيط بها. ويكتسي الاستثمار في المحافظ الاستثمارية أهمية كبيرة لدى البنوك التجارية كونه يعزز من أرباح البنك و يدعم مركزه المالي وكذلك يدعم مركزه مع المنافسين في السوق ، غير أن العملية قد يترتب عنها الكثير من المخاطر وما ينجم عنها من خسائر في حال عدم إدارتها بالكفاءة اللازمة.

### 1- الإشكالية:

من هذا تنبثق إشكالية دراستنا هاته التي تبحث في كيفية تشكيل محفظة استثمارية تسهم بشكل فعال في تعظيم و ربحية البنك ، ومن ثمة الإجابة على التساؤل المحوري التالي:

" كيف تساهم كفاءة المحفظة الاستثمارية في تحقيق الربحية في البنوك التجارية " ؟.

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ما هي أهمية المحفظة الاستثمارية؟
- ما هي العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تشكيل المحفظة الاستثمارية؟
- هل توجد علاقة بين العائد والمخاطرة في المحفظة الاستثمارية؟
- ما هي أهم الأساليب المتخذة في قياس أداء المحفظة الاستثمارية؟

- فيما تتمثل اهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية ؟.

## 2- الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة ضمن هذه الدراسة قمنا باقتراح الفرضية التالية :

- التنوع الجيد لمحفظه البنك يساعده على تعظيم ربحيته في مستوى مقبول من الخطر.

## 3 - أهمية الموضوع:

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه المحفظة الاستثمارية في تعظيم ربحية البنوك من جهة ، وكأداة لخدمة العملاء من جهة اخرى من خلال ارتكازها على مبدأ التنوع ، حيث تقدم لعملاء البنك مجموعة من البدائل الاستثمارية تتماشى مع ميولاتهم ورغباتهم و بذلك يحقق البنك هدفين رئيسيين هما : الاستجابة لمتطلبات السوق وتفاذي التركيز المفرط على اصول مالية بعينها وهذا يجنبه مخاطر التعثر.

## 4- أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توفير معلومات على أهمية المحافظ الاستثمارية كأصل من أصول البنك التجاري؛
- إلقاء الضوء على سلبيات والخطوات المتبعة في إدارة المحافظ الاستثمارية في البنوك التجارية؛
- معرفة وإبراز أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك؛
- التعرف على مدى مساهمة المحفظة الاستثمارية في ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن.

## 5-المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

أ - المنهج المتبع:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضية حيث تقوم الدراسة على:

-المنهج التاريخي: تم الاعتماد عليه من خلال التطرق إلى نشأة المحافظ الاستثمارية.

-المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه من خلال التطرق إلى الجانب النظري.

-المنهج التحليلي: تم الاعتماد عليه من خلال تحليل مؤشرات الربحية.

ب- الأدوات المستخدمة:

استخدام مجموعة من الكتب، المجالات، المقالات، الرسائل والأطروحات ومواقع الأنترنت والدراسات السابقة.

## 6- أسباب اختيار الموضوع:

- إن اختيار الموضوع الدراسة لم يكن عبثاً ومحض الصدفة وإنما جاء لعدة أسباب هي:
- أ- أسباب خاصة (ذاتية): تمثلت في:
    - الميول الشخصي إلى التعرف أكثر على المحافظ الاستثمارية؛
    - الرغبة في تقديم إضافة فيما يخص موضوع الدراسة؛
    - اكتساب معارف جديدة.
  - ب - أسباب موضوعية: تتمثل في:
    - توافق البحث مع التخصص العلمي للطالب؛
    - الأهمية البالغة التي تكتسي موضوع الدراسة؛
    - المساهمة في الإضافة العلمية للإمام بكل ما يخص المحافظ الاستثمارية والربحية؛
    - اهتمام المستثمرين المتزايد بالمحافظ الاستثمارية.

## 7- إطار الدراسة:

تحدد دراستنا للموضوع من الجانبين المكاني والزمني.

- أ - الجانب المكاني: المتمثل في الدراسة التطبيقية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن .
- ب- الجانب الزمني: اقتصرت دراستنا على الفترة الممتدة من 2016 الى غاية 2019.

## 8 - الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، بهدف الإفادة من إجراءاتها المنهجية والأدب النظري في هذه الدراسات ويمكن استعراض هذه الدراسات فيما يلي:

- 1 - لورين ابراهيم القاضي: أثر الكفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية- دراسة اختبارية على البنوك الأردنية للفترة من 2012-2014 - ، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط 2016.

حيث انطلقت الباحثة من الإشكالية التالية: " هل يوجد أثر لكفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المتمثلة بالعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية "؟.

وقد أجريت هذه الدراسة على كافة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في السوق المالي الأردني والتي بلغ عددها 13 بنك للفترة 2012-2014، حيث قامت الباحثة أولاً باحتساب مؤشر Charpe لهذه البنوك والتي تمثل المتغير المستقل ومخاطر المحفظة الاستثمارية وعائد المحفظة الاستثمارية والعائد على حقوق الملكية

كمتغيرات تابعة، ثم إجراء تحليل مالي بهدف التعرف على أثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية إلى ربحية البنوك التجارية.

2- توفيق عوض تيسيرا: بناء المحافظ الاستثمارية باستخدام نماذج تقييم أداء الأسهم - دراسة تطبيقية تحليلية مقارنة على أسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين - ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2015.

انطلق الباحث من الإشكالية التالية: " ما مدى ملائمة نماذج تقييم أداء الأسهم في بناء المحفظة الاستثمارية " ؟.

تناولت هذه الدراسة بشكل عام للمحافظ الاستثمارية لشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث هدفت هذه الدراسة التي تعرف على نماذج تقييم الأسهم (شارب ، تر ينور، جنسن) في بناء المحافظ الاستثمارية في بورصة فلسطين ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- المحافظ المبينة وفقا لنموذج شارب هي أفضل المحافظ الاستثمارية من حيث العائد ثم تليها المحافظ المبينة وفقا لنموذج جنسن وفي الأخير المحفظة المبينة وفق نموذج تر ينور .

3 - سارة بوزيد: إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري - دراسة حالة بنك BNPPARIBAS - ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلى التسيير جامعة منتوري - قسنطينة - الجزائر، 2008.

انطلقت الباحثة من الإشكالية التالية: " ما هو الدور الذي تقوم به البنوك التجارية في مجال إدارة محفظة الأوراق المالية " ؟.

تناولت هذه الدراسة إدارة محفظة الأوراق المالية بالنسبة للبنوك التجارية والنماذج المتعلقة بها، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى أفضل النماذج لتقييم أداء محفظة الأوراق المالية. ويمكن إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

- العائد والمخاطرة: هما الأساس الذي يبني عليه المستثمر سياسته الاستثمارية؛  
- الاستثمار في الأوراق المالية بمثابة توظيف متجانس لمجموعة من البدائل الاستثمارية التي تقوم على فكرة المزج بين مجموعة من الأوراق المالية؛  
- النماذج التي يمكن استخدامها في قياس أداء محفظة الأوراق المالية هي نموذج شارب نموذج تر ينور، نموذج جنسن.



4 - دراسة الحمدوني (2011) ، بعنوان: تقييم أداء المحافظ الاستثمارية بالتكليف في سوق عمان المالي: ركز البحث على تقسيم أداء للمحافظ الاستثمارية باستخدام مقياس العائد المعدل بالمخاطرة ووفقا للمؤشرات شارب، ترينور جنسن، وقد غطى البحث فترة 2009 ، والغرض اختيار فرضية البحث تم اختيار 116 شركة مساهمة لكيفية يتم تداولها أسسها في سوق عمان المالي بواقع 13 شركة تمثل البنوك و 10 شركات تمثل قطاع التأمين و 57 شركة تمثل قطاع الخدمات ومثلت 36 شركة قطاع الصناعي، وكشف البحث أن معظم أسباب التقلبات في أسعار الأسهم الشركات ناتجة عن عوامل أخرى تؤثر في السوق وأن العوامل التي تخص الشركات ترتبط بالسوق بشكل مكيف في القطاعات الأربعة فضلا عن ذلك فإن انخفاض معدلات العوائد المتحققة بعوائد إضافية لا نظامية تغطي انخفاض عوائد السوق.

### 9 - صعوبات الدراسة:

- قلة توافر دراسات علمية سابقة مرتبطة بالموضوع على المستويين المحلي و العربي؛
- محدودية المراجع التي تناولت الموضوع؛
- قلة المراجع الشخصية خاصة المتعلقة بالربحية في البنوك التجارية؛
- عدم وجود مؤشرات منشورة معتمدة في الأردن لقياس كفاءة المحافظ الاستثمارية؛
- عدم توفر المعلومات الكافية وصعوبة الحصول على المعلومات المقدمة من طرف البنك محل الدراسة

### 10 - هيكل الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية و لإثبات صحة الفرضية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، خصص الفصل الأول و الثاني للجزء النظري بينما خصص الفصل الثالث للجزء التطبيقي.

قسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول منه إلى مفاهيم عامة حول المحفظة الاستثمارية، وإدارة المحفظة الاستثمارية في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى المحفظة الاستثمارية المثلى ، أما فيما يخص الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى ماهية البنوك التجارية في المبحث الأول منه ، أما المبحث الثاني فقد استعرضنا فيه عموميات حول الربحية في البنوك التجارية لننتقل بعدها في المبحث الثالث إلى مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية ، أما في الفصل الثالث والأخير فقد خصص للجانب التطبيقي بعنوان تحليل أداء بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن ، حيث قمنا بتخصيص المبحث الأول منه إلى التعريف بالبنك محل الدراسة أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية

المصرفية (ABC) الأردن ، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى تقييم أداء المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن.

## الفصل الأول:

مدخل عام الى المحفظة

الاستثمارية

تمهيد

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المحفظة الاستثمارية

المبحث الثاني : ادارة المحفظة الاستثمارية

المبحث الثالث : المحفظة الاستثمارية المثلى

خلاصة

## تمهيد

تعد المحفظة الاستثمارية من أدوات الاستثمار المركبة وأصبحت من أكثر الركائز اعتمادا لدى البنوك التي تسعى لامتلاك أكبر الحصص السوقية وبسط نفوذها في بيئة عمل تتميز بالحركية والتغير المستمر بالنظر لما تمثله من قاعدة رئيسية لتأثير في درجة المخاطر التي تتحملها هذه البنوك.

ويبين التطور التاريخي الذي شهدته المحفظة الاستثمارية والتنوع الذي صار يلزم أصولها ازدادت درجة المخاطر التي تتحملها البنوك في ظل ارتفاع درجة التنافسية وعولمة الأسواق، وظهور أصول جديدة كان لها الأثر البالغ في تغيير معطيات استثمارية عديدة، أوجدت حلقة متصلة بين المخاطر التي تواجهها البنوك ومقدار التنوع الذي تنطوي عليه المحفظة الاستثمارية لهذه البنوك.

واعتمادا على هذه النقاط سيتم التطرق للمباحث التالية :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المحفظة الاستثمارية؛

المبحث الثاني: إدارة المحفظة الاستثمارية؛

المبحث الثالث: المحفظة الاستثمارية المثلى؛



### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المحفظة الاستثمارية

توجه المستثمرون في الأسواق المالية إلى تكوين محافظ استثمارية تجمع مميزات الأوراق المالية المقتناة وتختلف المحافظ الاستثمارية بين المستثمرين حسب رغبة كل واحد منهم في تحقيق عوائد مرتفعة أو المحافظة على مستوى محدد من المخاطر.

#### المطلب الأول: المحافظ الاستثمارية

إن أول اكتشاف لمنطق المحفظة الاستثمارية هو في المثل الشهير القائل "لا تضع كل البيض في سلة واحدة" فلا تضع كل مواردك في مشروع واحد ويعتبر المحلل الأمريكي ماركويتز **markowitz** أول من كتب في المحافظ الاستثمارية بمفهومها الاقتصادي وذلك عام 1952م، ثم جاء بعده عدد من الدارسين والباحثين أمثال كورن **coren** وشارب **charpe**، وتعتمد نظريتها على تعظيم العائد وتقليل مخاطر الاستثمار عن طريق التنوع بين أدوات الاستثمار، حيث ظهر في بريطانيا والولايات المتحدة خلال عقد الخمسينات والستينات عدد كبير من البنوك والشركات المالية هدفها الأساسي تجميع المدخرات من الأفراد الذين ليستطيعوا استثمارها، لكي تستثمرها لهم استثماراً صحيحاً تحقق من خلاله دخلاً جيداً للبنك وللمدخر مما أدى إلى ظهور عدد كبير من المحافظ، ولوجود عدد كبير من المديرين غير المتخصصين في إدارة المحافظ المالية الذين لم يطبقوا الأسس العلمية لإدارة المحافظ وبالتالي فشلوا في إدارتهم، فخرج عدد من المؤسسات من السوق وظلت المؤسسات التي يديرها مديرون متخصصون طبقوا نظريات المحافظ المالية العديدة في استثماراتهم المختلفة، فنجحوا نجاحاً كبيراً مما أدى بالباحثين والدارسين إلى التركيز على إدارة المحافظ، وبعد خمس وعشرون سنة من أبحاث العالم الأمريكي ماركويتز أصبحت إدارة المحافظ من أهم مواضيع الإدارة المالية، وأصبحت كليات العلوم التجارية تدرس مادة إدارة المحافظ جنباً إلى جنب مع مادتي إدارة الاستثمار والتسويق.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: مفهوم المحفظة الاستثمارية

للمحفظة دور هام في مجال الاستثمار نظراً للمنافع التي تحققها للمستثمر في السوق المالي المتمثلة في تخفيض المخاطر وتنويع العوائد الناتجة عن الأوراق المالية المقتناة. ومن أهم التعاريف التي تناولت المحفظة الاستثمارية ما يلي:

<sup>1</sup> - احمد معجب العتيبي، المحافظ المالية الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص: 32-33.

- تعرف المحفظة الاستثمارية بأنها: أداة من أدوات الاستثمار المركبة لأنها تتكون في الغالب من أصلين أو أكثر، وتختلف أصول المحفظة في النوع مثلما تختلف في الجودة.<sup>1</sup>
- كما تعرف أيضاً بأنها: مجموعة الأصول المالية والاستثمارات المجمع في كيان استثماري واحد، بهدف إما تحقيق أعلى عائد ممكن في ظل مستويات المخاطرة المحيطة بالأسواق وتحقيق أقل درجة من المخاطرة في ظل مستويات مختلفة من العوائد.<sup>2</sup>
- وتعرف كذلك المحفظة الاستثمارية بأنها: عبارة عن خليط من الأدوات المالية يؤدي تشكيلها إلى تخفيض المخاطر الكلية التي يتعرض لها المستثمر بهدف تحقيق أكبر مستوى من العائد.<sup>3</sup>
- وتعرف بأنها: عبارة عن توليفة أو مجموعة من الأدوات الاستثمارية سواء كانت حقيقية أو مالية التي يملكها المستثمر، بهدف تحقيق عائد عند مستوى معقول من المخاطرة من خلال تنويع مكوناتها بإتباع الأساليب الصحيحة.<sup>4</sup>
- وتعرف المحفظة الاستثمارية بصفة عامة بأنها: أداة استثمارية مركبة من مجموعة من الأصول الحقيقية والمالية التي يستثمر بها المستثمر أمواله كوحدة واحدة، شريطة أن يكون هدف المستثمر من تكوينها هو تخفيض مخاطر الاستثمار عن طريق تنويع الأصول المستثمر بها وزيادة العائد من جراء احتفاظه بتلك الأصول. وتكمن أهمية المحفظة الاستثمارية فيما يلي:<sup>5</sup>
- تدفق رأس المال إلى مختلف المؤسسات الاستثمارية والصناعية وجميع هذه التدفقات الكبيرة في رأسمال يوجه إلى الاستثمار في الأسهم والسندات؛
- توسع المؤسسات الاستثمارية وبيوت الخبرة في تقديم خدمات ونصائح إلى المستثمرين وخصوصاً الاستثمار في الأسهم والسندات؛
- انصب اهتمام المستثمرين إلى الربح السريع سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أفراداً كانوا أو مؤسسات إنتاجية أو مالية؛

<sup>1</sup>- طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 257.

<sup>2</sup>- محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 203.

<sup>3</sup>- مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2008، ص 257.

<sup>4</sup>- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص : 19 - 20.

<sup>5</sup>- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص : 13 - 20.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف المحفظة الاستثمارية

للمحفظة الاستثمارية عدة أهداف ووظائف وهي كالتالي:

أولاً: الأهداف

- تتمثل أهم الأهداف المراد تحقيقها من تشكيل المحفظة الاستثمارية والتي تعكس وجهة نظر المستثمر في:<sup>1</sup>
- المحافظة على رأس المال الأصلي: فالاستثمار في ظروف عدم التأكد يحمل مخاطر تتجاوز فقدان العائد المطلوب باتجاه تآكل رأس المال، لذلك فإن المحفظة تساعد في الحفاظ على رأس المال الأصلي عن طريق تنويع أصولها مثلاً ( الأوراق المالية نموذجاً ) والتي تتنوع تبعاً لدرجة المخاطر والعوائد المرجوة؛
- تحقيق مستوى مقبول من السيولة: إن اختيار مكون نسبي مستقر من الأوراق المالية ذات دخل ثابت مثلاً (السندات) فضلاً عن الأوراق سريعة التسويق (أسهم الشركات الكبرى) في أسواق التداول كفيل بتوفير تدفق نقدي مستمر عند الحاجة إلى تغيير في المحفظة الاستثمارية؛
- نمو رأس المال المستثمر: يهدف مديرو المحافظ الاستثمارية إلى زيادة حجم رأس المال المستثمر من خلال عملية التنويع واختيار أوراق المؤسسات ذات النوايا المحتملة مستقبلاً، فالعائد الذي تحققه محفظة لا يعكس نزعة تدنية المخاطر بل تنمية العوائد في نفس الوقت؛
- التنويع: فهو القاعدة الأساسية التي يركز عليها مفهوم المحفظة ويجب إن يراعي مدير المحفظة هنا تكلفة التنويع والإدارة والصيانة والمعلومات المطلوبة عن مكونات المحفظة.

ثانياً: وظائف المحفظة الاستثمارية

- تعمل إدارة المحفظة الاستثمارية على إنجاز العديد من الوظائف أهمها:<sup>2</sup>
- تحديد أنواع الأصول الاستثمارية مع بيان إسهاماتها النسبية في المحفظة الاستثمارية الكلية، وكل ذلك بناءً على مسوحات أولية للأسواق المالية وللفرص المتاحة؛
- توفير الأمان للمحفظة الاستثمارية من خلال ربط صادق بين سلوكي التحوط والعقلانية مع قبول بهامش ضروري للمخاطرة، وذلك بالاستناد إلى تنويع الموجودات المتسمة بكفاءة عالية والعمل في ظروف تتميز بالشفافية؛
- إقرار السياسة الاستثمارية بما يتناسب مع محتويات المحفظة وظروف السوق والبيئة السائدة؛

<sup>1</sup>- محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 204.

<sup>2</sup>- محمد عوض و اخرون، الاستثمار في البورصة (اسهم - سندات - اوراق مالية )، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص

- توفير السيولة النقدية في حدود مقبولة تسمح بمواجهة الظروف المتغيرة في السوق، وإنجاز المتطلبات الأساسية لوظائف الأداة و التداول الحر للأدوات الاستثمارية؛
- بناء استراتيجية الاستثمار والتي تختلف عادة من إدارة إلى أخرى، بسبب الظروف التي تجرى فيها مواجهة السوق.

### المطلب الرابع: مكونات المحفظة الاستثمارية

تعتمد المحفظة الاستثمارية على الأوراق المتاحة في السوق، وهذه الأوراق التي شهدت تطورا وتنوعا ملحوظا نتيجة الانفتاح الذي شهده السوق العالمي من جهة، وانتشار مظاهر العولمة بكل أنواعها من جهة أخرى، لذلك فإن هذه الأدوات قد تنوعت بين أدوات السوق المحلية وبين أدوات السوق الدولية تبعا للجهة المستثمرة.

وفيما يلي توضيح لطبيعة الأدوات المكونة للمحفظة الاستثمارية:<sup>1</sup>

**أولا: الأصول المادية:** هي أصول حقيقية ملموسة تتمثل في: الاستثمار في العقارات، المشاريع الصناعية والزراعية، أو المتاجرة بالمعادن النفيسة كالذهب والفضة، ويمكن أن تكون الإيرادات الناجمة عبارة عن إيرادات جارية فقط مثل: الإيرادات الناجمة عن الاستثمار في المشاريع الصناعية، وإيرادات تجارية ورأسمالية مثل العوائد الناجمة عن الاستثمار في العقارات أو إيرادات رأسمالية فقط كالعوائد الناجمة عن الاستثمار في الذهب والفضة، ومن أهم خصائصها: انخفاض درجة سيولتها وحاجاتها إلى خبرات متنوعة لعدم تجانسها وتحمل كلفة الخزن والنقل والتحويل.

**ثانيا: الأصول المالية:** هي عبارة عن أوراق مالية تمنح شهادة بملكية هذه الأوراق تبين حقوق حاملها، وتخوله حق المطالبة بكل أجزء من الأصل الحقيقي الصادرة عن شهادة الملكية أو قيمة الورقة المالية والأرباح الرأسمالية والجارية الناجمة عنها، وتتميز هذه الأوراق بـ:

- ارتفاع درجة المخاطر نتيجة تدبب أسعارها؛
- ارتفاع درجة سيولتها وكذلك تتمتع بأسواقها المنتظمة ذات الدرجة العالية من التطور والتنظيم، ويمكن أن تكون هذه الأصول ذات دخل ثابت أو ذات دخول متغيرة؛
- وتشمل هذه الأصول على البنود التالية:<sup>2</sup>
- الأسهم يمكن أن تكون أسهم عادية أو أسهم ممتازة؛

<sup>1</sup>- دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2010، ص30.

<sup>2</sup>- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 207.

- السندات؛
- الأوراق المهجنة (العقارات المالية): وهي تلك الأوراق المالية التي تنتمي إلى إحدى المجموعتين (الأسهم والسندات) وتحمل خصائص المجموعة الأولى، وتوجد المشتقات على عدة أشكال منها:
- عقود المبادلات؛
- العقود الآجلة؛
- الأوراق المتداولة في سوق الخيارات؛
- العقود المستقبلية لأصول مالية.

ما يلاحظ على جل الدراسات التي تناولت المحفظة الاستثمارية أنها ركزت على محفظة الأوراق المالية وربما السبب كان نتيجة التطور الذي شهدته الأسواق المالية، وتوجه مؤسسات الأعمال لهذه الأسواق لتغطية احتياجاتها المالية.

كما أن الأصول المالية قد تتجاوز الأوراق المالية في شكل سيولة متاحة نجدها بمختلف القروض التي تمنحها مؤسسات الأعمال وتحقق من ورائها عائد.

#### المطلب الخامس: أنواع المحفظة الاستثمارية

يوجد معيارين رئيسيين لتطبيق المحفظة الاستثمارية وتبعا لكل معيار يمكن أن يميز بين الأنواع التالية:

#### أولاً: حسب معيار مكونات المحفظة الاستثمارية

تبعا لهذا المعيار توجد:<sup>1</sup>

**1- المحفظة المتخصصة:** وهي غالبا حالة نادرة أو مؤقتة معينة والذي يميز هذه المحفظة أنها تتلاءم عادة مع مبدأ المحفظة الاستثمارية وهو التنوع، وتظهر المحفظة المتخصصة لأسباب عديدة أهمها:

- تفضيل السيولة في ظروف اقتصادية معينة على الاستثمار في الأوراق المالية أو الموجودات الاستثمارية الأخرى؛
- عدم توافر المعلومات الكافية حول الفرص الاستثمارية المتاحة؛
- قلة الإمكانيات المتاحة للمستثمر؛
- عدم تقبل المخاطرة والبحث عن الأمان والشفافية في العمل.

<sup>1</sup> - هوشيار معروف، الاستثمارات و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص : 228 - 229.

2 - **المحفظة المتوازنة:** تهدف إلى تحقيق التوازن العام للاستثمارات الخاصة في مكوناتها ، وهو ما يمكن انجازه خلال ربط التوازن القصير الأجل ( في مجال الأدوات التي تصنف بالتحول السريع السيولة) طويلة الأجل ( في مجال البحث عن التدفقات للعوائد) وهذا ما يتطلب توافقا دقيقا بين العائد والمخاطرة، وبما يتجاوز حالات الإفراط في التحول أو المخاطرة.

2- **المحفظة المتنوعة:** تعمل إدارة المحفظة الاستثمارية بشكل عام على تنويع محتويات المحفظة الخاصة بها لتشمل غالبية الأدوات الاستثمارية التي من المتوقع إن تعطي عوائد ايجابية وذلك في تشكيلات تتسم بالتوازن، حيث يمكن خلال العمليات الجارية إن تعوض الخسائر المتأتية من بعض الأدوات بالأرباح التي تتحقق من استثمار أدوات أخرى فيكون التوازن مستمر، وتهدف المحفظة المتنوعة إلى تحقيق عائد فوق المتوسط السائد في السوق المالية ولكن دون تجاوز المتوسط العام للمخاطرة السائدة في هذه السوق.

#### ثانيا: حسب معيار أهداف المحفظة الاستثمارية

يمكن تصنيفها حسب هذا المعيار إلى:

1 - **محفظة النمو:** هي تلك المحافظ التي تهدف إلى تحقيق نمو مستمر في العائد ولذلك تكون الأدوات المختارة ذات مخاطر عالية وتضم الأسهم العادية مختلفة الشكل والإيراد والمخاطر المرتفعة نسبيا، ويتطلب التعامل بهذه الأسهم إدارات محافظ متحركة نشطة تتطلب المتابعة والمراقبة باستمرار ومثل هذه المحافظ تهتم بالأرباح الرأسمالية.<sup>1</sup>

2 - **محافظ الدخل:** وهي المحافظ التي تتجه من خلال تنويعها إلى تحقيق دخل مرتفع للمستثمر مع مستوى مقبول من المخاطر، وهي تقوم باختيار الأوراق المالية التي تولد دخلا مستقرا نسبيا مثل: أسهم الشركات الكبيرة والسندات جيدة الدخل.<sup>2</sup>

3 - **المحفظة المختلطة:** هي المحفظة التي يمكن أن تقوم بمزج أوراقها ما بين الأوراق المالية التي لا تحمل مخاطرة مع الأوراق الأخرى التي تحقق دخلا مرتفعا، لكنها تحتوي على مخاطرة مرتفعة وهي في الواقع تشكل حالة وسطى بين محفظة النمو و محفظة الدخل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - دريد كامل آل شيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 254.

<sup>2</sup> - محمود محمد الداغر، مرجع سبق ذكره، ص 204.

<sup>3</sup> - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 267.

### المبحث الثاني: إدارة المحفظة الاستثمارية

يقوم المستثمر بناء محفظته الاستثمارية بإتباع مجموعة من الخطوات والسياسات التي تحقق له الأهداف المرجوة التي يسعى إلى تحقيقها، حيث يقوم كل مستثمر باختيار الاستثمار الذي يحقق له أعلى عائد وقل مستوى من المخاطرة.

#### المطلب الأول: خطوات إدارة المحفظة الاستثمارية

تمر عملية إدارة المحفظة الاستثمارية بمجموعة من الخطوات يمكن اختصارها يمكن اختصارها في الآتي:

**1 - التخطيط:** يتطلب التخطيط للمحفظة تحديد الأهداف بوضوح وإمكانية الحد من المخاطر المحتملة، إذ أن الاختيار العشوائي لمكونات المحفظة يعرض المستثمر إلى صعوبات تترك أثارها على رأس المال للمستثمر وعليه تتطلب المحفظة التفكير وتهيئة قائمة بالأوراق المالية كبداية متاحة تتسجم مع أهداف المحفظة.<sup>1</sup>

**2 - التوقيت:** تتحرك الأسعار في سوق الأوراق المالية نتيجة لتأثرها بالمناخ الاقتصادي والسياسية للبلد المعني، فتتقلب الأسعار بمديات تجعل من الصعوبة على المستثمر أن يشتري باستمرار بأدنى الأسعار والبيع بالسعر الأعلى، لدى فان دراسة السوق واحتمالات نشاطه يساعد المستثمر بتوقيت دخوله إلى السوق أو الخروج منه وتجنب الفروقات الغير مبررة في الأسعار.<sup>2</sup>

**3 - التحفظ والتعقل:** يجب إن يكون المستثمر متحفظ وعقلاني عند اتخاذ قراراته الاستثمارية، وأهمية التحفظ تكمن في ضرورة ابتعاد المستثمر عن المخاطر، وإذا كان المستثمر راغباً في التعرض إلى المخاطر مقابل احتمالات أرباح مجزية فينبغي أن يكون ضمن إمكانيته ويحدد قدراته.<sup>3</sup>

**4- المراقبة والمتابعة:** إدارة المحافظ تتطلب من المستثمر مراقبة الأسهم التي في المحفظة ومتابعتها، فبعض المستثمرين يقوم بشراء الأسهم والاحتفاظ بها مطلقاً دون أن يحاول إعادة النظر بتلك الأسهم دورياً، هذه السياسة لم تعد ملائمة في العصر الحديث الذي يتميز بالتقلبات المستمرة في سوق الأسهم، فالسهم قد يشتري ويحتفظ به لفترة طويلة، إنما يجب أن لا يهمل هذا السهم أبداً بل أن هذه الأسهم يجب أن تراجع ويتم إعادة تحاليل مالية لها بين الفترة والأخرى لتقرير ما إذا كانت هذه الأسهم مستمرة في تحقيق أهداف المستثمر من الاحتفاظ بها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ارشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية (تحليل وإدارة)، الطبعة الأولى، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 194.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 195.

<sup>3</sup> - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 265.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 266.

المطلب الثاني: سياسات إدارة المحفظة الاستثمارية

تتطلب عملية إدارة المحفظة الاستثمارية بشكل كفؤ اعتماد على مجموعة من السياسات والمتمثلة في:

**1 - السياسة الهجومية:** في هذه السياسة يتوجه إليها المضارب لان هدفها الأساسي هو تحقيق أقصى عائد فهو يفضل عنصر الربحية عن عنصر الأمان، ومنه فان اهتمامه ينصب على الأرباح الناتجة عن تقلبات أسعار الأوراق المالية المشكلة للمحفظة ويطلق هذا النوع من المحافظ محافظ رأس المال.

أما عن الأدوات الاستثمارية المناسبة لهذا النوع من المحافظ فهي الأسهم العادية حيث تشكل حوالي 80% إلى 90 % من قيمة المحفظة.<sup>1</sup>

**2 - السياسة الدفاعية:** وهي سياسة يتبناها مديرو المحافظ المتحفظون جدا اتجاه عنصر المخاطرة وبذلك يعطون أولوية مطلقة لعنصر الأمان على حساب عنصر العائد، فيركزون اهتماماتهم على أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت ويطلق على هذا النوع من المحافظ الاستثمارية مصطلح محفظة الدخل، والتي تتكون قاعدتها الأساسية من أدوات الخزينة والسندات الحكومية والسندات المضمونة طويلة الأجل والأسهم الممتازة والعقارات وينسب متفاوتة تتراوح من 60 % إلى 80% من رأس مال المحفظة، وميزة هذا النوع من المحافظ أنها توفر للمستثمر دخلا ثابتا ومستمر لمدة طويلة من الزمن كما توفر له هامش مرتفع من الأمان على رأس المال المستثمر.<sup>2</sup>

**3-السياسة المتوازنة:** تعتبر هذه السياسة وسيطا بين النمطين السابقين وبراغي فيها تحقيق استقرار نسبي في المحفظة مع عائد مقبول ومستوى مقبول من المخاطرة، ويتم ذلك بتنويع رأس مال المحفظة بأدوات استثمارية متنوعة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 227.

<sup>2</sup> - محمد مطر، إدارة الاستثمارات ( الإطار النظري و التطبيقات العملية )، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 138.

<sup>3</sup> - ماجد احمد عطالله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص 148.



المطلب الثالث: عائد المحفظة الاستثمارية

يرتكز الاستثمار في الأوراق المالية على عنصرين هما العائد والمخاطرة فالمستثمر الرشيد يسعى دائما تعظيم العائد وتدنية المخاطر، وهذا قد لا يكون مناخ للمستثمر لان الارتفاع في العائد يرافقه ازدياد في مستوى المخاطرة، لذلك فان المستثمرين غالبا ما يواجهون هدفين متناقضين يصعب تحقيقهما في آن واحد.

أولاً: تعريف العائد

يعرف العائد بأنه: المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله، والمستثمر يتطلع دائما هذا العائد بهدف تنمية وزيادة ثروته وتعظيم أملاكه.<sup>1</sup>

ثانياً: أنواع العائد

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للعوائد:<sup>2</sup>

**1- العائد المتوقع:** هو العائد الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله، وسمي بهذا الاسم لان الحصول عليه يتم في المستقبل.

ويتم قياسه عن طريق ضرب كل عائد محتمل في حدوثه ويعطى بالعلاقة التالية:

$$RP = \sum_{i=1}^n W_i R_i$$

حيث:

**RP:** عائد المحفظة.

**Ri:** العائد المتوقع للأصل i.

**Wi:** نسبة الثروة المستثمرة في الأصل.

**2 - العائد المطلوب:** هو العائد الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه بما يتلاءم مع مستوى المخاطر التي سيتعرض لها الأصل أو أداة الاستثمار، وهو أدنى عائد يطلبه المستثمرون لتعويضهم عن تحمل المخاطرة وتأجيل الاستهلاك الحالي للمستقبل ويعطى بالعلاقة التالية:

معدل العائد المطلوب = معدل العائد الخالي من المخاطرة + (متوسط معدل العائد لمحفظة السوق - معدل العائد الخالي من المخاطرة) × معامل بيتا.

<sup>1</sup> - عمر عبير وآخرون، مؤشرات تقييم أداء المحافظ الاستثمارية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02، مارس 2017، ص 102.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص: 102-103.

3- العائد المتوقع الفعلي: يعرف بأنه العائد على الاستثمار الذي يحصل عليه المستثمر فعلياً نتيجة لامتلاكه أو بيعه لأداة من أدوات الاستثمار و يتكون من العوائد الجارية الرأسمالية ، ويحسب هذا المعدل وفقاً للمعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{معدل العائد الفعلي} = \frac{\text{التغيرات في الفعلية السعر السوقي للسهم} + \text{مقسوم الأرباح الموزع الفعلي}}{\text{مبلغ الاستثمار الأولي}}$$

#### المطلب الرابع: مخاطر المحفظة الاستثمارية

يتحمل المستثمر في المحفظة الاستثمارية مخاطر تختلف عن تلك التي تخص الورقة المالية منفردة، قد تزيد عنها أو تقل أو تساويها بحسب مستويات المخاطرة التي تتعرض لها الأوراق المالية الموجودة في المحفظة، وحسب انتقاء المستثمر لها والموازنة فيما بينها بما يحقق له أعلى عائد وأقل مستوى من المخاطرة.

#### أولاً: تعريف المخاطرة

تعرف المخاطرة: بأنها الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المتوقعة والمأمولة.<sup>2</sup>

#### ثانياً: أنواع المخاطرة

هناك عدة أنواع متعددة للمخاطرة ولكن التصنيف المتعارف عليه هو الذي تصنف فيه المخاطر إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية، ومجموع هذه المخاطر يشكل لنا المخاطر الكلية للمحفظة وهي كالتالي:

**1- المخاطر النظامية:** يعود هذا النوع من المخاطر إلى عوامل السوق أو عدم التأكد بالنسبة للظروف الاقتصادية العامة المتمثلة في: عامل التضخم، التقلب في أسعار الفائدة، الخسائر الناتجة عن أسعار الصرف والحروب وغيرها، وتكون هذه المخاطر مؤثرة على جميع الشركات ولأن ذلك قد يكون بدرجات متفاوتة ويطلق على المخاطر النظامية أيضاً بمخاطر السوق وكذلك المخاطر الغير القابلة للتنويع، لذلك فإن مصادر هذا النوع من المخاطر يمكن تجنبها من خلال بناء محافظ تعتمد على مبدأ التنويع.<sup>3</sup>

**2- المخاطر غير نظامية:** وهي عبارة عن حالات عدم التأكد التي تنشأ بسبب ظروف خاصة أو عوامل متعلقة بشركة معينة أو قطاع معين، حيث أنها تكون مستقلة عن المخاطر الغير سوقية أو المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنويع، ويرجع سبب هذه المخاطر إلى جملة عوامل خارجية مثل: حدوث اضطراب مالي في شركة أو قطاع

<sup>1</sup> - فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان عيد الله الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي و استراتيجي معاصر)، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 178.

<sup>2</sup> - طارق عبد العال حمادة، إدارة المخاطر ( افراد - مؤسسات - شركات - بنوك - مخاطر الائتمان - الاستثمار - المشتقات - أسعار الصرف)، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2007، ص 16.

<sup>3</sup> - مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، اساسيات الادارة المالية، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 43.

معين والأخطاء الإدارية و ظهور اختراعات جديدة وغيرها، ومضمون هذا النوع من المخاطر هو قدرة المستثمر من تفاديها وذلك من خلال التنوع الجيد للأصول المالية.

وتتمتاز المخاطر غير نظامية بمجموعة من الخصائص منها: تنشأ بفعل عوامل تخص الشركة ذاتها وأنها تؤثر فقط في الشركة المعنية.<sup>1</sup>

**3 - المخاطر الكلية:** تعرف المخاطر الكلية بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية أوفي مجال استثماري آخر، وان دمج المخاطر النظامية مع المخاطر غير نظامية يشكل المخاطر الكلية أو كما يطلق عليها بمخاطر المحفظة ، وهذه المخاطر هي التي يتحملها المستثمر في الأوراق المالية بينما يستطيع المستثمر التأثير على المخاطر غير نظامية من خلال التنوع ولا يستطيع التأثير على المخاطر النظامية.<sup>2</sup>

### ثانياً: قياس مخاطر المحفظة الاستثمارية

يمكن قياس مخاطر المحفظة الاستثمارية وفق الطرق التالية:

**1 - الانحراف المعياري:** هو مقياس إحصائي يبين درجة انتشار ( توزيع ) العوائد المحتملة حول قيمتها المتوقعة ( الوسط الحسابي )، ويحسب وفق المعادلة التالية:<sup>3</sup>

$$\delta P = \sqrt{W_a}$$

حيث أن:

**δp:** الانحراف المعياري للمحفظة.

**W<sub>a</sub>:** الوزن النسبي للسهم a.

**W<sub>b</sub>:** الوزن النسبي للسهم b.

**δa:** الانحراف المعياري للسهم a.

وعليه فان زيادة مستوى التشتت تدل على زيادة المخاطر ولذلك عندما يكون الانحراف المعياري لعائد الاستثمار معين صفر فان ذلك يعني عدم وجود مخاطر على الاستثمار.

**2 - معامل الاختلاف:** هو عبارة عن حاصل قسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة للعائد ويعطى بالعلاقة التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - شقيري نوري موسى و آخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 43 .

<sup>2</sup> - مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>3</sup> - شقيري نوري موسى و آخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 171.

<sup>4</sup> - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 173.

$$CV = \frac{\delta}{E(RP)}$$

أي أن حجم المخاطر المقابلة لكل وحدة واحدة من القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية للاستثمار وعليه يمكن تفضيل الورقة المالية ذات الاختلاف الأقل، وبالتالي فإن معامل الاختلاف يستخدم عادة في حالة عدم تساوي القيم المتوقعة لعوائد الاستثمار.

**1 -التباين المشترك:** هو مقياس يستخدم للكشف عن مدى تحرك أدوات المحفظة الاستثمارية معا في نفس الاتجاه خلال الزمن، حيث انه هناك مخاطر نظامية لهذه الأدوات في ارتباطها بظروف السوق ويحسب كما يلي:<sup>1</sup>

**معامل بيتا:** يقيس درجة حساسية العوائد المحفظة للمتغيرات الحاصلة في عوائد محفظة السوق ويحسب بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\beta_b = \sum W_i B_i$$

حيث أن:

**$\beta_b$** : بيتا المحفظة.

**$W_i$** : وزن السهم  $i$ .

**$\beta_i$** : تباين السهم  $i$ .

فإذا كان معامل بيتا المحفظة = 2 فهذا يعني أن أي تغير في عوائد محفظة السوق مقداره 10مثلا يؤدي إلى تغير وبنفس الاتجاه في عوائد هذه المحفظة ولكن بنسبة 20.

كما انه يمكن القول انه إذا ارتفع عائد السوق بمقدار نقطة مثلا فان عائد هذه المحفظة يرتفع بمقدار معين.

<sup>1</sup> - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص، 276.

<sup>2</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174.

### المبحث الثالث: المحفظة الاستثمارية المثلى

يعد الوصول إلى التوليفة المثلى من الأدوات الاستثمارية المكونة للمحفظة الاستثمارية من بين الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها البنوك سواء كانت أوراق مالية أو قروض أو غيرها، لذلك فإن مدير المحفظة يسعى إلى تحقيق تناسب بين مكونات هذه المحفظة من حيث مستويات السيولة والعائد والاهم الأمان الملائم للبنوك، وبناء محفظة استثمارية مثلى ومتوازنة ليس من اليسر بالنظر إلى بنية ومكونات المحفظة ومن ثم فإن التنوع مصدرا رئيسيا لتحقيق ذلك خاصة بالنسبة للبنوك التي تتعامل في قطاعات متنوعة.

#### المطلب الأول: نظرية المحفظة الاستثمارية المثلى

تعرف المحفظة الاستثمارية المثلى: بأنها تلك المحفظة التي تتكون من تشكيلة متنوعة ومتوازنة من الأصول والأدوات الاستثمارية، وبكيفية تجعلها الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف المستثمر مالك المحفظة أو من يتولى إدارتها.<sup>1</sup>

وتهتم نظرية المحفظة الاستثمارية المثلى بالقرارات الرشيدة للمستثمر بشأن الموازنة بين العائد والمخاطرة للوصول إلى هدف تعظيم العائد بأدنى درجة من المخاطر، ومن الضروري أن تهتم إدارة المحفظة بدرجة السيولة التي تتمتع بها الأدوات الاستثمارية بإمكانية تحويل هذه الأدوات إلى نقد بدون خسارة، كما أن نظرية المحفظة المثلى تؤكد على العلاقة بين الأدوات الاستثمارية المختلفة بعضها مع البعض الآخر عند تطبيق مبدأ التنوع أو المخرج الرئيسي والذي يحدد التشكيلة الأساسية للمحفظة من لوصول بهدف تكوين المحفظة المثلى التي تحقق الحد الأقصى من مزايا التنوع.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني : فروض ومبادئ نظرية المحفظة الاستثمارية المثلى

يتم بناء المحفظة الاستثمارية المثلى على مجموعة من الفروض و المبادئ تتمثل في:

##### أولاً:فروض نظرية المحفظة

- تقوم نظرية المحفظة الاستثمارية على عدة فروض أساسية أهمها مايلي:<sup>3</sup>
- يتمثل البديل الاستثماري بتوزيع بديل احتمالي للعوائد المتوقعة خلال فترة الاحتفاظ بالأدوات الاستثمارية؛
- يقدر المستثمرون المخاطر التي تواجه المحفظة على أساس تغيير العوائد المتوقعة؛

<sup>1</sup> - محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 206.

<sup>2</sup> - دريد كامل الشيب، مرجع سبق ذكره، ص 291.

<sup>3</sup> - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 240.

- يحاول المستثمرون تعظيم العوائد المتوقعة لفترة واحدة علماً بأن المنحنيات المعتمدة لديهم تفسر بالمنفعة الحدية المتناقصة للثروة؛

- يضع المستثمرون قراراتهم على ما يتوقعونه من علاقات العوائد بالمخاطر وتكون منحنيات منافعهم الاستثمارية دوال للعوائد المتوقعة من جانب وللتباين أو الانحراف المعياري المتوقع لهذه العوائد فقط؛

- يتسم المستثمرون بالسلوك العقلاني وبالتالي فإنهم يفضلون العوائد الأعلى على العوائد الأدنى عند نفس المستوى من المخاطر، أو أنهم يفضلون المخاطر الأدنى على المخاطر الأعلى عند نفس المستوى من العوائد.

### ثانياً: مبادئ المحفظة الاستثمارية المثلى

هناك عدة مبادئ لأبد للمستثمر صاحب المحفظة أو القائم على تشكيلها أن يراعيها عند تكوينه للمحفظة المالية وذلك ليحصل على تشكيلة أوراق مالية ناجحة، نذكر بعض منها على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر وتمثل في <sup>1</sup>:

**1 - مبدأ القياس الكمي:** ويعني إمكانية قياس قيمة العائد المتوقع من الأوراق المالية المشكلة للمحفظة الاستثمارية وبالمقابل إمكانية قياس درجة الخطر التي تنطوي عليها المحفظة المالية، وقياس العائد والخطر لأبد من توافر المعلومات الكافية عن العائد والمعطيات الاقتصادية المتوقعة في المستقبل والتي يعتمد عليها في تقييم العائد المتوقع من المحفظة المالية ككل.

**2 - مبدأ الشمول:** ويقصد به احتمال المحفظة الاستثمارية على معظم الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية من أسهم، سندات، سندات حكومية، أدوات الخزينة... الخ، وذلك حتى يتم تحقيق عائد مرتفع ومستقر نسبياً بأقل مخاطرة ممكنة.

**3 - مبدأ الارتباط:** ويهدف هذا المبدأ إلى تخفيض درجة المخاطرة التي تصاحب تكوين محفظة الأوراق المالية في ظل درجة الارتباط بين العوائد المحققة من استثمار بين أوراق مالية لشركات مختلفة، فمعامل ارتباط عوائد الأوراق المالية المشكلة للمحفظة له علاقة طردية مع درجة المخاطرة الخاصة بهذه المحفظة الاستثمارية.

**4 - مبدأ الجودة:** ويقصد بجودة ورقة مالية ما إمكانية بيعها أو شرائها في السوق دون أي عوائق ودون خسارة وتتوقف جودة الورقة المالية عن بعدها عن المخاطرة الناتجة عن تقلبات السوق، كما يمكن القول أن توافر الجودة في الورقة المالية يعني توافر وزيادة في قابلية وتحسن فرص ترويجها.

<sup>1</sup> - بوزيد سارة، إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري (دراسة حالة بنك BNP PARIBAS)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2007، ص 14.

5 - مبدأ التنوع: إن التشكيل الجيد للمحفظة يتطلب تجميع أنواع الأوراق المالية أي ذات خصائص متنوعة ويمكن أن يأخذ التنوع عدة أشكال أهمها :

- تنوع قطاعي ( تنوع القطاعات، النشاط الاقتصادي )؛
- تنوع سوقي (أسواق حاضرة، مستقبلية، أسواق محلية، أجنبية)؛
- التنوع في الأوراق المالية ( أسهم، سندات )؛
- التنوع في نوعية الورقة المالية ( أسهم ممتازة، أسهم عادية، سندات الشركات، سندات حكومية، سندات المساهمة، شهادات الاستثمار ).

### المطلب الثالث: أساليب تقييم المحفظة الاستثمارية

يتم تقييم المحفظة الاستثمارية من خلال أسلوبين أساسيين هما: الأسلوب البسيط والأسلوب المزدوج. أولاً: **الأسلوب البسيط**: وهو الأسلوب الذي يعتمد على احتساب معدل العائد على الأموال المستثمرة أساساً لتحديد كفاءة شركة الاستثمار، والذي يعتمد على المعلومات المنشورة عن قيمة الأصل الصافية للسهم وكذلك الأرباح الإزادية الرأسمالية الموزعة.

ويحسب بالمعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$R = \frac{(V1 - V2) + D}{V0}$$

حيث:

**R**: معدل العائد على الاستثمار.

**V<sub>1</sub>**: قيمة السهم أو وثيقة الاستثمار في نهاية المدة.

**V<sub>0</sub>**: قيمة السهم أو وثيقة الاستثمار في بداية المدة.

**D**: التوزيعات التي يحققها السهم خلال الفترة D.

ثانياً: **الأسلوب المزدوج** : يعتمد الأسلوب البسيط في تحديد أداء المحفظة الاستثمارية فقط على معدل العائد على المبلغ المستثمر، لذلك ظهر الأسلوب المزدوج الذي يعتمد على معدل العائد للمحفظة على معدل مخاطر المحفظة.<sup>2</sup>

وهناك العديد من النماذج التي تعتمد على الأسلوب المزدوج لقياس أداء المحافظ الاستثمارية منها ما يلي:

<sup>1</sup> - دريد كامل ال شيب، الأسواق المالية و النقدية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 320.

<sup>2</sup> - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 282.

**1 - نموذج شارب:** قدم ويليام شارب مقياس مركب لأداء محفظة الأوراق المالية على أساس قياس العائد والمخاطر الكلية ، سواء كانت منتظمة أو غير منتظمة والذي أطلق عليه المكافأة التي تشبه التقلب في العائد فهذا النموذج يحدد العائد الإضافي الذي تحققه الأوراق المالية نظير كل وحدة من وحدات المخاطر الكلية التي ينطوي عليها الاستثمار في المحفظة. وتوضح المعادلة التالية نموذج شارب:<sup>1</sup>

حيث:

**S:** تمثل قيمة مؤشر المكافأة إلى نسبة التقلب في العائد.

**R<sub>j</sub>:** متوسط عائد المحفظة.

**R<sub>f</sub>:** معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر.

**δ<sub>j</sub>:** مخاطر المحفظة مقاسة من خلال الانحراف المعياري.

**2 - نموذج تر ينور:** يقوم هذا النموذج على أساس الفصل بين المخاطر المنتظمة والغير منتظمة حيث يفترض هذا النموذج بان المحافظ تم تنويعها بشكل جيد، وبالتالي لا توجد هناك مخاطر غير منتظمة أي انه يركز على المخاطر المنتظمة فقط وذلك باستخدام معامل بيتا كمقياس لمخاطر المحفظة المالية. وتظهر المعادلة أدناه نموذج تر ينور:<sup>2</sup>

حيث أن:

**T:** مؤشر ترينور لأداء المحفظة.

**β:** بيتا المحفظة.

وتعرف بيتا المحفظة بأنها عبارة عن مقياس للمخاطر المنتظمة للمحفظة ويعبر عن مقدار التغير الذي يحدث في عائد المحفظة استجابة للتغير الحادث في محفظة السوق.

<sup>1</sup> - نعمان محصول، نور الدين محرز، تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 05، العدد 02، جوان 2018، ص 69.

<sup>2</sup> - نور الدين إبراهيم القاضي، اثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 26.



3- نموذج جونسون: قدم جونسون نموذج لقياس أداء محفظة الأوراق المالية عرفه بمعامل ألفا وتقوم فكرة هذا النموذج على إيجاد الفرق بين مقدارين من العائد وهما:

المقدار الأول: يمثل الفرق بين متوسط عائد المحفظة ومتوسط العائد على الاستثمار الخالي من الخطر ويطلق على هذا المقدار العائد الإضافي.

المقدار الثاني: فيمثل حاصل ضرب معامل بيتا في الفرق بين متوسط عائد السوق ومتوسط العائد على الاستثمار الخالي من المخاطرة والتي يمكن أن تسمى بعلاوة. وعلى ذلك يظهر نموذج جنسن كما توضحه المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\alpha_j = (R_j - R_f) - [\beta_j (R_m - R_f)]$$

حيث:

$\alpha$ : معامل جنسن لقياس أداء المحافظ المالية.

$R_m$  : عائد السوق.

$(R_j - R_f)$ : الفرق بين متوسط عائد المحفظة والعائد على الاستثمار الخالي من الخطر.

$\beta_j (R_m - R_f)$ : الفرق بين متوسط عائد السوق والعائد على الاستثمار الخالي من الخطر مضروب في معامل بيتا ويسمى علاوة خطر السوق.

ويتوقف الحكم على أداء المحفظة في ظل نموذج جنسن على قيمة المعامل  $\alpha$  حيث:

✓ إذا كان  $\alpha$  موجب: يشير ذلك إلى أداء جيد للمحفظة.

✓ إذا كان  $\alpha$  سالب: يشير ذلك إلى أداء سيء للمحفظة.

✓ إذا كان  $\alpha$  معدوم: يشير ذلك إلى أداء متوازن للمحفظة وان عائد المحفظة يساوي عائد السوق.

4- نموذج فاما: قدم فاما نموذج لتقييم أداء المحافظ يقوم على أساس المفاضلة بين المحافظ المماثلة في مستويات الخطر، وتقوم فكرة هذا النموذج على فرضية أن السوق كفى أي التوازن بين العائد المتوقع والخطر لأي محفظة، كما يقوم أيضا على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية ويعطى وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم السندات، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 289.

<sup>2</sup> - محمد صالح الحناوي وآخرون، تقييم الأسهم و السندات ( مدخل الهندسة المالية )، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص: 247

حيث:

**Kp**: قيمة مؤشر فاما.

**Rp**: متوسط عائد المحفظة.

**Rf**: العائد على الاستثمار الخالي من المخاطرة.

**Rm**: عائد محفظة السوق.

**$\delta m$** : الانحراف المعياري لعائد محفظة السوق.

**COV (Rm-Rm)**: التباين المشترك بين عائد المحفظة المالية وعائد السوق.

## خلاصة

تعتبر المحفظة الاستثمارية من أهم الأدوات الاستثمارية التي ظهرت حديثاً وهي مجموعة من الأصول المختلطة المالية والحقيقية، وذلك من خلال اختيار تشكيلة تحقق أكبر عائد مع مستوى مخاطرة مقبول. وتتجلى أهمية المحفظة الاستثمارية في تنوع الأصول التي تحتوي عليها والتي تختلف من حيث طبيعتها وتشكيلتها والعناصر المحددة لكيفية المفاضلة بين مكوناتها، هذه المكونات شهدت تطوراً ملحوظاً بالتوازي مع التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي والذي خلق بيئة متنوعة المخاطر كان لها تأثيراً ملموساً على أداء البنوك. ولأن هذه المخاطر تتنوع تبعاً لتنوع تشكيلة المحفظة الاستثمارية والمجال الذي تنشط فيه البنوك، فإن تنوع المحفظة الاستثمارية كان أحد الاستراتيجيات التي اعتمدت من قبل البنوك خاصة تلك التي تنشط على مستوى الأسواق المالية العالمية، ويبقى الوصول إلى محفظة استثمارية مثلى قائماً على المحافظة بين العائد والمخاطرة واعتماد أحد المداخل في تشكيل وتكوين هذه المحفظة.

## الفصل الثاني:

### الربحية في البنوك التجارية

#### تمهيد

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: عموميات حول الربحية في البنوك التجارية

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية

#### خلاصة

### تمهيد

تعد الربحية من اهم مؤشرات نجاح الأعمال في البنوك فضلا عن دورها في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف ذات العلاقة ، الأمر الذي يعزز البيئة الاستثمارية في قطاع المصارف و استقطاب الخبرات و التقنيات الأزمة التي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة و فعالية.

فالربحية هي أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ويقوم النظام المصرفي السليم على اكتشاف المصارف الربحة وذات رأس المال الكافي ، فالمصارف التجارية لها تأثير فعال في عدة نواحي تتعلق بمسارات التنمية وذلك عن طريق التأثير في توجيه المدخرات المختلفة من مصادرها في الاقتصاد و التوزيع الكفؤ لها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ومن اجل الالمام اكثر بالموضوع تم تقسيم هذا الفصل ثلاث مباحث وهي:

**المبحث الأول : ماهية البنك التجاري؛**

**المبحث الثاني : عموميات حول الربحية في البنوك التجارية؛**

**المبحث الثالث : مؤشرات تقييم اداء البنوك التجارية؛**

### المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد أصبحت البنوك اليوم مؤسسات لا غنى عنها في أي مجتمع ويصعب على الأفراد والأعوان الاقتصاديين مهما كانت انشطتهم الرجوع إلى البنوك لإتمام جانب أو كل انشطتهم المالية من خلالها او بواسطتها ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو و يزدهر دون الاستعانة بها.

#### المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من المنشآت الأكثر تأثيراً في المجتمع وذلك نظراً للخصائص التي تتسم بها ، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز البنكي بعد البنك المركزي. ومن اهم التعاريف التي تناولت البنوك التجارية ما يلي:

- تعرف البنوك التجارية بأنها: عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات و انشاء الائتمان و قبول الودائع وتمويل المشاريع او انشائها و البحث عن الودائع.<sup>1</sup>

- كما تعرف أيضا بأنها: البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب او لأجل محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي ، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.<sup>2</sup>

- يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على انها : اشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 و 113 من هذا القانون ، و بالرجوع الى هذه المواد نجد ان البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور؛

- منح القروض؛

- توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على ادارتها.<sup>3</sup>

وتتميز البنوك التجارية بخصائص تجعلها مختلفة عن بقية المؤسسات الغير بنكية وتتمثل هذه

الخصائص في:<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي ( النقود - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الاسواق المالية - الأزمة المالية )،الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 168.

<sup>2</sup>- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 57.

<sup>3</sup>- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 202.

<sup>4</sup>- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 114.

- مؤسسات مالية تقوم على الائتمان؛
- موقعها في الجهاز المصرفي حيث تحتل المرتبة الثانية بعد البنك المركزي؛
- تهدف إلى تعظيم الربح بأقل التكاليف؛
- تتعدد البنوك التجارية أفقياً وعمودياً من الناحية المكانية؛
- تقبل الودائع الجارية من جميع فئات المجتمع؛
- تمنح القروض قصيرة الاجل لغايات التجارة او الاستعمال الشخصي على نحو خاص؛
- يمثل راي المال لديها بنسبة بسيطة من إجمالي مواردها.

### المطلب الثاني: أهداف و وظائف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية الى تحقيق الأهداف التي تتطلع الي بلوغها وتقوم ايضا بتقديم مجموعة من الوظائف و الخدمات.

#### أولاً : أهداف البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري عند اختياره للأصول وتحديد لهيكلها إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية مجتمعة نظراً لتعارضها مع بعضها البعض، والتي تتمثل في تحقيق الربحية و السيولة والامان وسوف نتناول هذه الأهداف بشيء من التفصيل :

**1 - الربحية :** الامر الذي لاشك فيه إن هدف تحقيق الربح و تعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية لأنه إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر، فان المساهمين فيه عادة يهربون عند اول فرصة وذلك ببيع اسهمهم وربما يتفق اكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك الى أي جهة تستطيع إدارته بصورة أفضل.<sup>1</sup>

**2 - السيولة:** يجب على المصارف التجارية ان تحتفظ بجزء من اموالها بدرجة من السيولة الكافية لمواجهة السحوبات العادية او المفاجئة لعملاء المصارف.

ويقصد بالسيولة هنا قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من امواله شبه النقدية الى نقد و خلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحوبات عملاءه ، وبالإضافة التعرض لنقص تسديد السيولة سيؤدي الى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف وقد يؤدي إلى إفلاسه.

<sup>1</sup> - حسين بن هاني، اقتصاديات النقود و البنوك ( الأسس و المبادئ )، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص207.

وتتأثر السيولة العامة في المصارف بدرجة ثبات الودائع في المصرف وتركيباتها وسهولة عمليات الاقتراض والاستثمارات الأخرى في المصرف فضلا عن تأثيرات السياسة النقدية والوعي المصرفي والادخاري.<sup>1</sup>

**3 - الأمان:** لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة راس المال بأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من اموال الودعين و بالتالي افلاس البنك التجاري ، حيث تسعى البنوك التجارية بشدة الى توفير اكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر.<sup>2</sup>

### ثانيا : وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية و الغير نقدية فقد تطورت هذه الوظائف بتطور المجتمعات وحاجاتها الاقتصادية فهي تنقسم الى قسمين : وظائف تقليدية و وظائف حديثة.

#### 1 - الوظائف التقليدية

وتشمل على الوظائف و الخدمات التالية:<sup>3</sup>

- فتح الحسابات الجارية و قبول الودائع بمختلف انواعها؛
- خلق النقود (الودائع)؛
- تشغل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك و ربحيتها ، ومن أهم إشكال التشغيل والاستثمار نجد:<sup>4</sup>
- منح القروض و السلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية المدينة؛
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لصالح عملائها
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتماد المستندي؛
- تقديم الكفالات و خطابات الضمان؛
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة و صرف الشيكات المسحوبة.

<sup>1</sup> - اكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف ( مدخل تحليلي و نظري ) ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 148.

<sup>2</sup> - طارق طه، ادارة البيئة في بيئة العولمة و الانترنت، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص 15.

<sup>3</sup> - ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدر البارودي، اقتصاد المعرفة ( الاسس النظرية و التطبيق في المصارف التجارية ) ، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 145.

<sup>4</sup> - خالد امين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطرد، ادارة العمليات المصرفية ( المحلية و الدولية ) ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 46.



## 2 - الوظائف الحديثة

- ان الوظائف الحديثة تستند على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان و منها ما لا ينطوي على ائتمان ومن ابرز هذه الخدمات ما يلي:<sup>1</sup>
- ادارة الاعمال و الممتلكات للزبائن و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية؛
  - تمويل الاسكان الشخصي و ذلك من خلال الإقراض العقاري؛
  - ادخار المناسبات؛
  - تحصيل الأوراق التجارية: يقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الاوراق التجارية من مصادرها المختلفة كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه؛
  - المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية: في هذه الحالة يتجاوز البنك التجاري الإقراض لأجل قصيرة إلى الإقراض لأجل متوسطة وطويلة الأجل؛
  - تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع فواتيرهم فيها؛
  - خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على الائتمان) ؛
  - سداد المدفوعات نيابة عن الغير .

### المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية الى انواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر الى البنوك و ذلك على النحو التالي :

#### أولاً: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

وتنقسم إلى:<sup>2</sup>

- 1 - البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة او في احدى المدن الكبرى و تباشر نشاطها من خلال فروع او مكاتب على مستوى الدولة او خارجها ، وتقوم هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية و تمنح الائتمان قصير الاجل و متوسط الاجل ، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الاجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

<sup>1</sup> - محمود جاسم الصعدي، ردينة عثمان يوسف، التسويق المصرفي ( مدخل استراتيجي - كمي - تحليلي )، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص 90.

<sup>2</sup> - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 32 - 33.

2 - البنوك التجارية المحلية : ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة مثل محافظ معينة او مدينة او ولاية او اقليم محدد ، ويقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات التي تقوم بها.

#### ثانيا : من حيث النشاط

وتنقسم حسب هذا المعيار إلى:<sup>1</sup>

- 1 - بنوك الجملة : ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.
- 2 - بنوك التجزئة : وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء و المنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد منهم ، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية و المكانية و منفعة التملك و التعامل مع الافراد ، و بذلك فان التجزئة تسعى الى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

#### ثالثا: من حيث عدد الفروع

وتنقسم حسب هذا المعيار الى :

- 1 - البنوك ذات الفروع : هي منشآت تتخذ غالبا شكل شركة المساهمة ولها فروع في كافة الانحاء الهامة من البلاد و تتبع اللامركزية في إدارتها ، حيث يترك للفرع تسيير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك الا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك و خاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل الإدارية المركزية ، ويتصف هذا النوع من البنوك بانه يعمل على النطاق الاعلى و يخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات أو الولايات التي تقام فيها الفروع، و تقوم سياسات الاقراض في هذه البنوك على اساس التمييز بين أجال القروض.<sup>2</sup>

- 2 - بنوك السلاسل : نشأت مثل هذه البنوك مع نمو حجم البنوك التجارية و نمو حجم اعمالها لتعمل من خلال سلسلة متكاملة من الفروع منفصلة عن بعضها البعض اداريا، يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى سلطة رسم السياسة العامة لوحدات السلسلة كافة ، ويقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين اعمال هذه الوحدات و نشاطاتها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية الا في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد الصيرفي، ادارة المصارف، الطبعة الاولى، دار الوفاء لنديا للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2007 ، ص 29.

<sup>2</sup> - محمد سعيد انور سلطان، ادارة البنوك ، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005، ص 17.

<sup>3</sup> - اكرم حداد، مشهور مذلول، مرجع سبق ذكره، ص 6.

**3 - بنوك المجموعة:** وهي اشبه بالشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك او شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها و تشرف على توجيهها وهي ذات طابع احتكاري.<sup>1</sup>

**4 - البنوك الفردية:** هي بنوك صغيرة يمتلكها افراد او شركات اشخاص و يقتصر عملها عادة في الغالب على منطقة صغيرة، وعادة تشتمل مواردها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة والتي لها قدرة على التحول الى نقد في وقت قصير وبدون خسائر.<sup>2</sup>

**5 - البنوك المحلية:** يقتصر دور هذه البنوك على ممارسة نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مدينة او محافظة او ولاية معينة ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة ، وتتميز بصغر الحجم كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بها.<sup>3</sup>

#### المطلب الرابع: موارد واستخدامات البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية وسيط مالي بين اصحاب الاموال و مستخدميه حيث يأخذ البنك التجاري بعين الاعتبار مجموعة من الاسس عند توظيفه لتلك الموارد.

وتعرف ميزانية البنك التجاري بأنها: عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة عمود خاص بالخصوم أي الموارد المالية الموجودة في حوزة البنك التجاري وعمود آخر خاص بالأصول يبين كيفية الاستفادة من الخصوم.<sup>4</sup>

#### أولاً : موارد البنوك التجارية

يمثل هذا الجانب مصادر و الموارد المتاحة لدى البنك التجاري وفي نفس الوقت يمثل حقوق الغير لدى البنك ، ويستقي البنك التجاري موارده من المصادر التالية :

**1 - رأس المال المدفوع:** يمثل رأس المال المدفوع مساهمة المالكين الأساسية التي يقدموها لإنشاء المصرف ويعبر عنها في المصارف المؤسسة على شكل شركة مساهمة عامة بالأسهم و المالكين و مجموع رأس المال والأرباح المحتجزة بحقوق المساهمين ، ويتميز رأس المال في المصرف التجاري بصغر حجمه مقارنة مع بقية المصادر الاخرى وذلك لضالة الدور الذي يلعبه ، حيث توجه المصارف رأس المال في بداية تأسيسها نحو

<sup>1</sup> - علاء نعيم عبد القادر و اخرون، مفاهيم حديثة في ادارة البنوك، الطبعة الاولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص 11.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 11.

<sup>3</sup> - احمد محمد غنيم، ادارة البنوك ( تقليدية الماضي و الالكترونيك المستقبل )، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 19.

<sup>4</sup> - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي ( المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية )، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 274.

الأصول الثابتة المتمثلة في المباني و المعدات اللازمة للمصرف للقيام بأعماله ويمثل رأس المال الضمانة الاولى للمودعين في حال تعرض المصرف للخسائر.<sup>1</sup>

**2 - الاحتياطات :** وهي عبارة عن ذلك الجزء المنقطع من الارباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وهو على نوعين هما:<sup>2</sup>

• **احتياط قانوني:** حيث يلتزم البنك قانونا بتكوينه أي يجب ادارة البنك ان تحتفظ بجزء من الارباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك.

• **احتياطي خاص:** حيث يحتفظ به البنك اختياريًا وعادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي ، ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير ادارة البنك الى الحاجة اليه في المستقبل ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل.

**3 - الودائع :** تعتبر الودائع اهم مصدر لمصادر الاموال لدى المصرف وتشكل ما نسبته ما بين 80% - 90% من مصادر الاموال ، كما تعتبر هذه الودائع دنيا على المصرف وكأنها نقود يمكن استخدامها لإبرام الذمم ، وهي تتمثل في مبلغ من المال يودع لدى البنك ويكون لصاحبه الحق في استرداده في تاريخ لاحق.<sup>3</sup> وتتقسم الودائع إلى أربعة أنواع و هي :<sup>4</sup>

• **ودائع جارية ( تحت الطلب ):** يلتزم البنك التجاري بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع و مواجهة سحبات العملاء على ودايعهم، و صرف قيمة الشيكات عند الطلب وعادة ليحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

• **ودائع لأجل:** يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين ويحصل اصحاب هذه الودائع على فائدة وسحبها عند حلال أجالها.

• **ودائع بإخطار:** لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل اعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب ويحصل اصحاب هذه الودائع على فائدة.

• **ودائع توفير:** يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة و المبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب الا بعد تقديم المودع دفتر التوفير.

<sup>1</sup> - أكرم حداد، مشهور مذلول، مرجع سبق ذكره، ص 162.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005، ص 276.

<sup>3</sup> - شقيري نوري موسى و آخرون، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص 101.

<sup>4</sup> - ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 276 - 277.

**4 - قروض من البنوك الاخرى او من البنك المركزي :** عندما تواجه البنوك التجارية مشكلة في السيولة فإنها تلجأ إلى البنوك العاملة في الاسواق المحلية او حتى في الخارج وتقترض منها بأسعار فائدة منخفضة ويعرف هذا السوق النقدي بسوق ما بين البنوك سواء كانت محلية او اجنبية.

وعندما لا يتمكن البنك الذي يواجه مشكلة الاقتراض من سوق ما بين فليس امامه إلا المقرض الاخير للنظام البنكي وهو البنك المركزي ، وهنا يستخدم البنك المركزي استجابته أو عدم استجابته لإمداد البنك التجاري بالقروض في التأثير على حجم الائتمان وفق مقتضيات النشاط الاقتصادي من رواج او كساد او من تضخم او انكماش.<sup>1</sup>

**5 - شيكات و حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع:** هي عبارة عن التزامات او ذمم على البنك يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها.<sup>2</sup>

### ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

تشير الاستخدامات الى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري وعموما كلما زادت سيولة الأصل كما قلت ربحيته ويحتوي جانب الاصول في ميزانية البنك التجاري على المكونات التالية :

**1 - الارصدة النقدية الحاضرة :** ويطلق عليها السيولة من الدرجة الاولى ويمثلها من اصول البنك النقود الحاضرة التي يحتفظ بها في خزائنه والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق المالية ، وذلك بالإضافة إلى ما يزيد من أرصدة البنك المودعة لدى البنك المركزي عن حد الرصيد الدائن الذي يلتزم بالاحتفاظ لديه ، وما قد يوجد لدى البنك من ذهب و الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك التجارية الاخرى واخيرا الشيكات تحت التحصيل من هذه البنوك لصالح البنك..<sup>3</sup>

**2 - الأوراق المخصومة:** وهي تتكون من الكمبيالات ( الاوراق التجارية ) واذونات الخزنة ( الاوراق المالية الحكومية ) التي تقبل البنوك خصمها ، هذه الاوراق تصبح سائلة وفقا لطول اجال الوفاء بالدين الثابت بها.<sup>4</sup>

**3 - القروض و السلفيات :** تمثل القروض و السلفيات البند الرئيسي ضمن الاستخدامات المختلفة حيث تغلب اعتبارات الربحية عن اعتبارات السيولة ، فإذا كانت ودائع لأجل مصدر عنصر التكلفة الرئيسي في تشغيل البنك التجاري فان القروض والسلفيات تمثل الاستخدام الذي يحقق للبنك التجاري الجزء الأكبر من إيرادات التشغيل.

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن، 2010، ص 63.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 276.

<sup>3</sup> - أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود و البنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 200، ص: 114 - 115.

<sup>4</sup> - محمد دويدار، أسامة الغولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 138.

والقروض والسلفيات تعتبر بمثابة ائتمان قصير الاجل تقوم به البنوك التجارية لتغطية احتياجات النشاط الاقتصادي من راس المال العامل ، وبالطبع تقل درجة السيولة التي تتمتع بها القروض والسلفيات حيث لا يمكن الحصول عليها على الفور وقبل ميعاد استحقاقها دون التعرض لخسارة ما ، وقد يمنح البنك التجاري هذه القروض والسلفيات مقابل ضمان عيني او بدون ضمان عيني.<sup>1</sup>

**4 - الأصول الثابتة:** تتمثل في مجموع العقارات التي يمتلكها البنك ويمارس فيها نشاطه بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى مثل: وسائل النقل ، أجهزة آية الكترونية.<sup>2</sup>

**3 - استثمارات وأوراق مالية:** يحتفظ البنك بجزء من اصوله على شكل استثمارات في اوراق مالية كالسندات واذونات الخزينة و غيرها ، وتوفر آجال الأوراق المالية للبنوك درجة اكبر من المرونة للاستفادة من زيادة قد تطرا في الطلب على مواردها سواء من جانب المودعين او المدينين ، مما جعل الكثيرون يطلقون مسمى الاحتياطات الثانوية على الاوراق المالية قصيرة الأجل الأكثر ضمانا كأذونات الخزينة.<sup>3</sup>

### المبحث الثاني: عموميات حول الربحية في البنوك التجارية

إن الربحية تعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى البنوك الى تحقيقه بشتى الطرق من خلال ممارسة الأنشطة سواء التقليدية أو المستحدثة ، وهي مؤشر على مدى فاعلية نشاط البنك والذي على أساسه يتخذ المودعون والمستثمرون قرار التعامل معه من عدمه.

#### المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية

ان الجهود التي تبذلها البنوك عبر مسيرها و القائمين عليها ما هو إلا بغية تحقيق جملة من الغايات ومن أهمها الربحية التي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي نشاط يزاوله البنك.

تعرف الربحية بأنها: عبارة عن مقياس او معيار لتقييم الاداء في البنوك وذلك من خلال نسب الرقم الخاص بالربح لمختلف الاستثمارات في البنك.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عصام عمر احمد مندور، البنوك الوضعية و الشرعية ( النظام المصرفي - نظرية التمويل الاسلامي - البنوك الإسلامية )، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2013، ص 61.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 62.

<sup>3</sup> - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 174.

<sup>4</sup> - خبراء الشركة العربية المتحدة، الأساليب الحديثة للتحليل المالي و إعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2007، ص 69 .

وتعرف الربحية من وجهة النظر المحاسبية على أنها : عبارة عن الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و المصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة.<sup>1</sup>

وتعرف أيضا: بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها البنوك و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.<sup>2</sup>

وتكمن أهمية الربحية في البنوك التجارية فيما يلي :<sup>3</sup>

- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى تستطيع البقاء في دنيا الأعمال؛
- الأرباح ضرورية لملاك المشروع حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المؤسسات البنكية و الشركات؛
- تقيس الأرباح الجهود التي بذلت بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة ؛
- تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة اصحاب الودائع لدى البنك و المستثمرين المرتقبين ؛
- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بان البنك يسير في الاتجاه الصحيح.
- الأرباح ضرورية للحصول على راس المال الازم في المستقبل وذلك على ثلاثة وجوه :
  - اعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو احدى وسائل التمويل الذاتي؛
  - تشجيع اصحاب رؤوس الاموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة راس ماله؛
  - اعطاء المساهم عائدا مقبولا على راس ماله من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

### المطلب الثاني : اهداف و طرق تعظيم الربحية في البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية الى تحقيق جملة من الاهداف و اتباع مجموعة من الطرق التي بدورها تقوم من خلالها بتعظيم ربحيتها.

#### أولا : أهداف الربحية في البنوك التجارية

ان ما تسعى البنوك لتحقيقه هو الاستفادة من الامتيازات و الأهداف التي ترتبط بالربحية البنكية ولا يتأتى ذلك الا من خلال التسيير الفعال و تهيئة الظروف الملائمة واهم هذه الأهداف ما يلي :<sup>4</sup>

- قياس كفاءة وشدة استخدام الموارد من اجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة؛

<sup>1</sup>- علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف و العوامل المؤثرة فيها، المجلة العربية للإدارة، جامعة البصرة، العدد 01، جوان 2015، ص 360.

<sup>2</sup>- ابراهيم عبد الحليم عبادة ، مؤشرات الاداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 178.

<sup>3</sup>- الطاهر بن ختو، محددات الربحية في البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص 4.

<sup>4</sup>- بن سعدون سيف الإسلام ، اثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة ، الجزائر، 2017، ص 25.

- تأمين تشغيل و تطوير البنك عن طريق انماء الموارد المتاحة ؛

- تخصيص الاموال لأفضل الاستخدامات ؛

- ضمان اشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة.

### ثانيا : طرق تعظيم الربحية في البنوك التجارية

توجد طرق متعددة لتحسين ربحية البنوك منها:<sup>1</sup>

- البحث عن فرص جديدة وخدمات متنوعة و مبتكرة يقدمها البنك في قطاعات مختلفة او في مناطق

جغرافية جديدة او عملاء جدد او خدمات للعملاء الحاليين؛

- رفع اسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بها ويزيادتها فمن المعروف ان معظم

الفوائد و العمولات موحدة بين البنوك ، الا ان الممارسين غالبا ما يجدون زيادة الايرادات بالأساس تكون من هذا

المدخل و خاصة ان اسعار الفائدة لها حد ادنى و حد اعلى و يتوقف السعر على ظروف العمل و العملية،

- الانتفاع الكامل بالأموال و الاصول المتاحة تحت تصرف بعض المهتمين بالربحية غالبا ما يركزون على

ترشيد الانفاق فقط ، ولكن لابد من العمل على زيادة فئات الفوائد و العمولات و استخدام الاصول المتوفرة

بأفضل الطرق؛

- الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات و خاصة المصروفات العامة وهي التي تكون مجالا

للإنفاق دون رقابة.

### المطلب الثالث : مصادر الارباح في البنوك التجارية

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف الازمة وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف او زيادتها بمعدل

اقل من معدل زيادة الدخل كلما زاد الربح ، ويحصل البنك على زيادة في دخله كنتيجة لاحتفاظه بحجم اكبر من

الاصول ، فأصول البنك والتي تتكون اساسا من وعود بالدفع في صورة قروض و سلفيات تتم مقابل معدل

يدفعه المقترض للبنك نتيجة استعماله للقروض.

وليست اصول البنك من القروض و السلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك فهناك انواع اخرى من الاصول

يمكنها ان تدر ايضا دخلا للبنك ، وهناك اصولا لا يملكنها ان تدر دخلا على الاطلاق ، فاحتفاظ البنك بنقدية

بالخزينة يمثل احتفاظه لأصول لا تدر أي دخل ، كذلك فان شراء البنك لأوراق مالية كاسهم و سندات تتمثل في

احتفاظ البنك بأصول تدر ربحا.

<sup>1</sup>- حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي و اداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص56.



وهكذا نرى ان اصول البنك تتدرج في قدرتها على تحقيق دخل للبنك فهناك انواع من الاصول يكون الدخل منها منعدم وانواع تدر دخلا منخفضا وانواع اخرى تدر دخلا مرتفعا.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية

هناك العديد من العوامل التي تواجهها المصارف التجارية في سبيل تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم الربحية سواء كانت هذه العوامل عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالمصرف او عوامل داخلية تتعلق بالمصرف ذاته.

#### أولاً: العوامل الخارجية

تتمثل اهم العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية فيما يلي:<sup>2</sup>

**1 - الظروف الاقتصادية و السياسية:** تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في المناطق التي تعمل بها تلك المصارف، فعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي يؤثر سلبا على اجمالي موجودات و مطلوبات البنك وهنا يؤثر سلبا على توزيع الموارد المالية لتلك البنوك وبالتالي التأثير على ربحيتها و العكس صحيح.

**2 - التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية بدرجة كبيرة على اداء المصارف التجارية بشكل عام ، فتعليمات الجهات الرقابية و الضوابط المصرفية تهدف الى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية و حماية اموال المودعين الامر الذي قد يترتب عليه التزامات اضافية على بعض المصارف.

**3 - السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دور بالغ الاهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها و مطالبها، وبالتالي فان ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها وهناك العديد من الادوات لتلك السياسة سواء كانت ادوات الرقابة الكمية او النوعية او الرقابة المباشرة ويستخدمها المصرف المركزي بهدف احكام سيطرته على العمل المصرفي.

**4 - الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي:** تؤثر الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع و القروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الاسلامية دون المصارف الربوية مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية.

<sup>1</sup> - مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup> - احمد فؤاد المدهون، اثر تطبيق ابعاد بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة، 2017، ص 43.

**5 - المنافسة:** تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف واضطرارها نتيجة ذلك الى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض هامش العوائد و بالتالي التأثير في صافي الارباح و معدلات الربحية. و بالإضافة الى العوامل السابقة هناك عوامل اخرى تتمثل في:<sup>1</sup>

**1 - التضخم:** يشير معدل التضخم الى فائض الطلب الكلي بالنسبة للعرض الذي يكون في وضع الاستخدام الكامل فان مثل هذا الاختلال في التوازن يتميز بأسعار مرتفعة وبناء على ذلك فان الارتفاع في الاسعار هو علامة التضخم ، ويعمل معدل التضخم على عدم توازن القيمة النقدية مع القيمة الحقيقية للاستثمارات كافة فقد يتساوى معدل العائد من الاستثمار من حيث القيمة النقدية في سوقين مختلفين الا ان القيمة الحقيقية لذلك العائد قد تكون مختلفة ، ويعني ذلك الى وجود اختلاف في معدل التضخم بين السوقين لذا يفضل المستثمر العمل في سوق منخفضة التضخم لتحقيق عائد حقيقي مرتفع.

**2 - اسعار الفائدة:** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت اسعار الفائدة على القروض خصوصا عندما تكون اسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى ان الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة.

### ثانيا: العوامل الداخلية:

هناك عوامل داخلية يستطيع المصرف السيطرة عليها و التحكم فيها والتي تؤثر على ربحيتها وهذه العوامل هي:

**1 - السيولة:** تعتبر السيولة من العوامل الهامة و المؤثرة على الربحية ويجب ان تبقى السيولة في حالة توازن في البنك بالأمر الامر الذي يبقي المخاطرة في مستواها المعقول ، كما ان السيولة و الربحية هدفان متلازمان للبنك ولكنهما في نفس الوقت متضادان وهذا يعني ان مراعاة تحسين احدهما سيكون على حساب الاخر ، فمن المتوقع ان اهتمام الادارة و توظيف جهودها لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس على مؤشرات سيولتها.<sup>2</sup>

**2 - هيكل الودائع:** تعطي الودائع للمصارف مرونة اكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الاجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة ، ولذلك في سبيل تحقيق ربحية اكبر وفي نفس الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع ايضا في ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الاعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الاموال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سامر محمد فخري، أسو بهاء الدين قادر، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 60، المجلد 60، 2016، ص ص : 151-152.

<sup>2</sup> - بسام الحسين، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سوريا، مجلة البحث، جامعة دمشق، العدد 33، المجلد 38، 2016، ص 83.

<sup>3</sup> - علي محمود محمد، سعر الفائدة و تأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد الاول، المجلد 30، 2014، ص 544.

**3 - توظيف الموارد:** توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والاوراق المالية ، اذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري، اذ ان الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، اما توظيفات المصرف في الاصول الثابتة فيجب ان تكون محدودة لأنها تعد من الموجودات غير مدرة للدخل وكذلك الامر بالنسبة الى النقدية لديها.<sup>1</sup>

وبالإضافة الى العوامل السابقة هناك عوامل اخرى تؤثر على ربحية البنوك منها:<sup>2</sup>

**1 - عمر المصرف:** ان زيادة عمر المصرف تلعب دورا كبيرا في التأثير في ربحيته فالمصارف التي لها اعمار طويلة و حسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور اكثر من المصارف الجديدة ، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الاعمار الطويلة لعلمه و ثقته بان هذه المصارف قادرة على البقاء و الاستمرار ، كما ان لدى ادارتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية يضاف الى ان المصارف تستهلك اغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها مما يجعلها تتحمل مصاريف اقل في السنوات التالية لذلك.

**2 - عدد موظفي المصرف:** ان زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية له وبالتالي زيادة الربحية ، فالمصرف ذو الاعداد الكبيرة من الموظفين يعكس اما انتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج الى هذه الزيادة او زيادة خدمات المصرف الفنية و التقنية و عملياته و التي تستهدف تقديم خدمات اوسع للعملاء.

**3 - عدد فروع المصرف:** ان الانتشار الجغرافي للمصرف وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية ، وخاصة اذا كانت تفصل بينهما مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والايداع و التحويلات المالية ، وزيادة عدد المتعاملين سوف الى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 544.

<sup>2</sup>- مندر مرهج، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل للمتغيرات، مجلة البحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، العدد 22، المجلد 2014، ص36، ص337.

### المبحث الثالث: مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية

تهدف المجتمعات الإنسانية على اختلافها الى تحقيق الاستخدام الامثل لمواردها المتاحة وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي ولهذا اعطي لمعدلات الاداء اهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية ، إلا أن هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالبنوك وبالرغم من ذلك فقد اكتسب موضوع تقييم أداء البنوك التجارية اهمية خاصة نظرا للدور المتميز الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد القومي.

#### المطلب الاول : مفهوم الأداء المالي

لقد تعددت التعاريف المقدمة للأداء المالي وذلك باختلاف وجهات النظر لدى العديد من الباحثين ولم يتم الاتفاق على تعريف واحد له ، وقبل التطرق لمفهوم الاداء المالي نتناول بداية التعريف بمصطلح الأداء لأنه أصبح من المفاهيم الأساسية للمديرين والذي من خلاله يمكن تحديد مدى نجاح البنك و فعاليته . حيث يعرف الأداء بأنه عبارة: عن انعكاس للطريقة التي تم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.<sup>1</sup>

وبذلك يعرف الاداء المالي بانه : عبارة عن تشخيص للوضعية المالية للبنك من اجل الوقوف على قدرته على خلق القيمة من خلال استعماله الأمثل للموارد المتاحة ، و مقارنة الأهداف المحققة بالأهداف المرسومة لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات و العمل على تصحيحها.<sup>2</sup>

ويكمن تلخيص اهمية الاداء المالي في البنوك التجارية في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- تقييم أداء البنوك وتحديد جوانب القوة و الضعف و تقويمها؛
- توفير معلومات للتخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات الادارية و المالية الملائمة؛
- مراقبة السيولة واعداد الموازنة السنوية؛
- تزويد البنوك بفرص استثمارية؛
- رفع العوائد و خفض التكاليف.

<sup>1</sup> - نعمان محصول، سراج موسو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، المجلد 30، ديسمبر 2019، ص 121.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص123.

<sup>3</sup> - سماح عفيف عاشور الفار، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج Tabin'sq مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، 2018، ص28.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الربحية في البنوك التجارية

تقيس مؤشرات الربحية مدى كفاءة ادارة البنك في تحقيق الربح على المبيعات و الموجودات وعلى حقوق الملكية، لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المساهمين لأنها تمثل العائد على اموالهم المستثمرة في البنك وهذه الربحية تتحول الى مزايا للمودعين ، حيث تزيد من ثقتهم في البنك وكذلك المقرضون يجدون منفعتهم اذا كانت اعمال البنك مرضية وعادة ما تقاس قدرة البنك على تحقيق ارباح بمجموعة من المؤشرات.

أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية و نموذج Dupont واحد من اهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ باستخدام هذا النموذج في بداية القرن العشرين حيث اقتصر بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتيين، تعتبر النسبة الأولى عند كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات فيما تعتبر النسبة الثانية عند كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات.

إن نموذج العائد على حقوق الملكية يعتبر احد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة، وبالتالي يقيس اداء الشركات فيما يتعلق بمحاولة ادارات تلك الشركات تحقيق اقصى عوائد ممكنة باقل مخاطر ممكنة من اجل تحقيق اقصى ربحية والتي ستعكس بالتأكيد على ثروة اصحاب المشروع (المساهمين او المالكين).

ان العائد على الملكية متكون من ثلاث مؤشرات أداء مهمة وهي كما يلي :

- مؤشر تقييم الربحية وهي نسبة صافي الربح الى اجمالي الايرادات والتي تمثل مدى كفاءة الادارة في تحقيق الارباح و مراقبة التكاليف؛
- مؤشر تقييم كفاءة الاصول وهي نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات والتي تمثل مدى كفاءة الادارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الايرادات؛
- مؤثر مضاعف حق الملكية او الرفع المالي وهي نسبة اجمالي الموجودات الى حقوق الملكية والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام اموال الملكية ضمن هيكل راس مال الشركة.<sup>1</sup>

4 - علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل، تقييم اداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، العراق، العدد 25، 2008، ص ص : 148 - 149.

ثانياً: مؤشر هامش الربح

يقيس هذا المؤشر ربحية الدينار الواحد من إيرادات المصرف السنوية ويعكس فعالية العمليات التشغيلية وكفاءتها، والمنطق انه كلما زادت نسبة الهامش كلما حسن الأداء التشغيلي لإدارة المصرف والعكس صحيح دائماً ، حيث ان الانخفاض يشير الى هبوط وتدهور ربحية الايرادات الكلية باعتبارها احد اهم عناصر التشغيل في المصرف التجاري.<sup>1</sup>

ولابد من الاشارة الى ان الفرق بين 100% ونسبة الهامش تمثل مقدار نسبة كلفة الخدمات و العمليات التشغيلية للمصرف ، وعليه فان نسبة الهامش هي المتمم الحسابي لنسبة كلفة كل المصاريف التي يتحملها المصرف التجاري ، ففي الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الهامش تنخفض فيه الكلفة و العكس صحيح حيث ان انخفاض النسبة تعني التضخم و ارتفاع في نسبة كلفة الدينار الواحد من العمليات التشغيلية المختلفة.

نحسب نسبة هامش الربح من خلال العلاقة النسبية التالية:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

ومن هنا فان العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاث أعلاه كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{مؤشر الربحية} \times \text{مؤشر الاصول} \times \text{مؤشر الرفع المالي}$$

$$\frac{\text{الموجدات}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الإيرادات}} \times \frac{\text{الأرادات}}{\text{الموجدات}} \times \frac{\text{الربح صافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

<sup>1</sup> - دريد كامل ال شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 111.

<sup>2</sup> - حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف ( استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان )، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 71.

ومنه:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

ثالثاً : مؤشر منفعة الاصول و مؤشر العائد على الاصول

1 - مؤشر منفعة الاصول: تمثل منفعة الاصول نسبة الايراد الكلي المحقق لكل دينار من الاصول ويعبر عن مدى مساهمة الاصول في تحقيق الايرادات ، وهنا يتم التقييم بفحص عوائد كل اصل قبل الضريبة لمقارنة العوائد المحققة للبنك مع عوائد البنوك الاخرى فقد تكون الاختلافات بسبب اختلاف اجال استحقاق الاصول <sup>1</sup> وفي ما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{منفعة الاصول} = \frac{\text{إجمالي الايرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2- العائد على الاصول: يعتبر معدل العائد على الاصول مقياساً جيداً للربحية و الكفاءة الادارية حيث يدل على مدى استخدام البنك لأصوله في توليد الربحية اي ان هذا المؤشر يدل على الاستغلال الأفضل للأصول و يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه البنك من استثمار موارده على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة و الطويلة الاجل وتحسب بالعلاقة التالية : <sup>2</sup>

$$\text{معدل العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات ( الاصول اجمالي)}} \times 100$$

<sup>1</sup> - رابح عبد الحق، دبابش عبد المالك، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم ادائها من حيث العائد و المخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 2014 ، ص 02.

<sup>2</sup> - عبد السلام لفتة سعيد، بلال نوري سعيد، المخاطرة الائتمانية و انعكاسها على الربحية المصرفية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 108 ، 2016، ص 117.

تبين النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في اصول البنك من الربح اذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك اما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء كانت مدرة للدخل او غير مدرة للدخل ، حيث تعكس هذه النسبة كيف يمكن لإدارة المصرف أن تستخدم موارد استثماراتها الحقيقية بشكل جيد و كفؤ في توليد الارباح كما يطلق عليها أيضا بدرجة استغلال الموجودات.

وتجدر الاشارة ان ارتفاع معدل العائد على الموجودات يدل على جملة من المؤشرات الآتية :

- استخدام المزيد من الموجودات في قروض و استثمارات عالية الدخل؛
- اعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية؛
- زيادة معدلات الفائدة على القروض و الاستثمارات؛
- زيادة العمولات و رسوم الخدمة على موجودات أخرى.

**رابعا : معدل العائد على الودائع و الاموال المتاحة للتوظيف**

تعتمد البنوك التجارية على معدل الودائع و معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف من اجل معرفة مدى قدرة البنك على استغلال كل من الودائع و الاموال المتاحة في توليد الربحية .

**1 - معدل العائد على الودائع** ويعرف بانه صافي الدخل مقسوما على اجمالي الودائع وهو يدل على قدرة المصرف على المنافسة للحصول على الاموال ويمكن اعتباره كثمن او تكلفة جذب الودائع ، وبإمكان المصرف أن يصبح أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها الى استثمارات مربحة فقيمة الدولار الواحد من الودائع في حينها يصبح اكثر قيمة ، ثم ان المصرف سيشتري من خلالها الكثير من الودائع مقابل تقديمه لنسب عالية عبر مشاركته بالأرباح على الرغم من ان هذا يزيد من حجم المصرف اذ ماتزال العلاقة بين الحجم والعائد على الودائع تتسم بالغموض.<sup>1</sup>

ويحسب معدل العائد على الودائع وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

<sup>1</sup> - كرار نزار النوري، بلال نوري سعيد، استخدام مؤشرات مخاطرة راس المال في تقييم الربحية المصرفية، مجلة بابل الصرفة والتطبيقية، جامعة كربلاء العدد 01، المجلد 2017، 25، ص249.



2 - معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف يقيس هذا المؤشر كفاءة ادارة المصرف في توليد الارباح من الاموال المتاحة لها و المتمثلة بحق الملكية و الودائع و ان ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من توظيف الاموال في الموجودات المربحة.<sup>1</sup>

ويقاس وفق الصيغة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الودائع + حق الملكية}} \times 100$$

### المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السيولة في البنوك التجارية

من الضروري ان يهتم البنك بمراقبة مستويات و احجام السيولة لديه حت يتجنب الوقوع في وضعية عجز او مخالفة التشريعات التي تفرضها هيئات مراقبة نشاط البنوك حول مستويات السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي ( الاحتياط القانوني ) او في خزينة البنك التجاري ، ومن اهم المعايير المستخدمة لقياس سيولة البنك التجاري ما يلي :

1 - نسبة الرصيد النقدي: وتمثل هذه النسبة العلاقة بين ما يملكه البنك من موارد نقدية و مجموع التزاماته اتجاه الغير، ويتم حساب هذه النسبة لمعرفة سيولة البنك الفعلية وتحسب كما يلي:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي} + \text{النقود في خزنة البنك} + \text{سيولة أخرى}}{\text{مجموع الودائع - الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

<sup>1</sup> - بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العدد 24، ص6.

<sup>2</sup> - رجراج وهبية، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، العدد 05، 2014، ص267.

2 - نسبة الاحتياط القانوني: وهي عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي مضافا اليه الاحتياطي من النقد وان هذا الاحتياطي عادة ما يكون اجباريا ( الزاميا ) ، حيث تمثل هذه النسبة مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات التالية المترتبة بذمة المصرف. وتحسب وفق المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{نسبة الاحتياط القانوني} = \frac{\text{الارصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + الصكوك مستحقة الدفع + الارصدة المستحقة للمصارف + المبالغ المقترضة من البنك المركزي}}$$

- نسبة السيولة القانونية: وتمثل مقياسا لقدرة الاحتياطيات الاولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف ، اذ انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين ( 30 - 35 ) كحد اقصى في الانظمة الاقتصادية ، وتحسب وفق المعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{نقدية و ذهب + الأرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية أو أوراق ومالية إستثمارات + أدوات الخزينة الدفع}}{\text{إجمالي الودائع + المبالغ المقترضة + مستحقات + صكوك و خطابات بالعملة المحلية في البنك المركزي المصارف و حوالات مستحقة}}$$

4 - نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة الى مدى ملائمة توظيف الاموال المتاحة للمصرف و المتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض و سلف ، وان ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض ، الا انه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحبودات المودعين وتحسب وفق العلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و السلفيات}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \times 100$$

<sup>1</sup> - نصر رمضان أحلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة، 2013، ص44.

<sup>2</sup> - بلال نوري سعيد و آخرون، تقييم الأداء المصرفي باعتماد نسب السيولة والربحية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العدد 01، المجلد 06، 2008، ص124.

<sup>3</sup> - بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره، ص8.

### خلاصة

تسعى البنوك دوماً جاهدة إلى تحقيق غاياتها وأهدافها المتمثلة في الربحية والسيولة والأمان من خلال التوفيق فيما بينها ، حيث تعتبر الربحية من أسمى الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية والحافز الأكثر الذي يدفعها الاستمرار والتطور والعمل على التوسع والتغلغل داخل الاقتصاد الوطني كما تسعى بالدرجة الأولى إلى توفير السيولة اللازمة من مختلف مصادرها لمزاولة نشاطها وبكل أريحية بما يضمن لها تحقيق العوائد المصرفية.

إذا تعتبر معرفة العلاقة القائمة بين هاذين المتغيرين من أهم الأدوات التي يمتلكها القائمون على شؤون البنك والقطاع البنكي للتحكم في بعض الأزمات والتخفيف من وطأة أخرى.

## الفصل الثالث:

# تحليل أداء بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

### تمهيد

المبحث الأول: التعريف بالبنك محل الدراسة

المبحث الثاني: المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية  
المصرفية (ABC) الأردن

المبحث الثالث: تقييم أداء المحفظة الاستثمارية لبنك  
المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

خلاصة

## تمهيد

بعدها تطرقنا في الفصل الأول للإطار النظري للدراسة التي تناولنا فيه المحفظة الاستثمارية وما تتعرض إليه من مخاطر، والفصل الثاني إلى الربحية في البنوك التجارية وأهم المؤشرات المستخدمة في تقييمها، قمنا بتخصيص هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الذي سنتناول فيه بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن، حيث يعتبر مصرف عربي عالمي رائد يقع مقره الرئيسي في مملكة البحرين ويتواجد في خمس قارات حول العالم وذلك عبر شبكته الواسعة من الشركات والفروع والمكاتب التمثيلية المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا والأمريكيين.

حيث سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية ألا وهي:

**المبحث الأول: التعريف بالبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن؛**

**المبحث الثاني: المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن؛**

**المبحث الثالث: تقييم أداء المحفظة الاستثمارية باستخدام المعايير المعتمدة في بنك المؤسسة العربية**

**المصرفية (ABC) الأردن.**

### المبحث الأول: التعريف بالبنك محل الدراسة

سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب وهي: المطلب الأول تحت عنوان تقديم بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) والمطلب الثاني سنتناول فيه اهداف البنك والمطلب الثالث وظائفه.

#### المطلب الأول: تقديم بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

تأسس بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) في الأردن سنة 1990 كشركة مساهمة عامة أردنية وهو عضو في مجموعة بنك ABC أحد البنوك العربية الدولية التي يقع مركزها الرئيسي في مملكة البحرين ولها بنوك تابعة وفروع ومكاتب تمثيل في جميع أنحاء العالم.

يقدم بنك (ABC) الأردن كافة الأعمال المصرفية من خلال مركزه الرئيسي في عمان وفروعه المنشورة داخل المملكة والبالغ عددها 27 فرعا و 57 جهاز للصرف الآلي ATM.

ويعمل البنك على تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية والخزينة والتمويل والإقراض وخدمات البنوك الراسلة والعمليات المصرفية الدولية ، كما يقدم خدمات إستثمارية وأعمال الوساطة في الأوراق المالية (محليا، واقليميا دوليا) نيابة من عملائه ، بالإضافة إلى تقديم استشارات مالية من خلال الشركة التابعة له ، شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية (ABCInversement) ، ويحرص البنك على مواكبة التطور التكنولوجي ، وتوفير أحدث الخدمات الإلكترونية لعملائه.

وترسيخا لتعزيز الاستثمار في المملكة يواصل البنك إنشاء مبنى الإدارة العامة الجديدة الذي سلبى احتياجات البنك في ضوء زيادة عدد الموظفين وخطط التوسع في أعماله للعشرين سنة القادمة.

يأتي هذا المشروع ضمن استراتيجية البنك التي تسعى دوما باستمرار للتوسع ومواكبة المستجدات وتقديم المزيد من الخدمات المصرفية والسعي دوما لتحقيق الأهداف المحددة والتي تمثل في تقديم الخدمات المصرفية الأفضل للعملاء وحرص البنك الدائم على مواصلة التقدم والتطور بالتزامن مع تطبيق التقنيات للعمليات والخدمات المصرفية.

#### المطلب الثاني: أهداف بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

- يهدف بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:
- تنمية وتطوير الأعمال المصرفية بالجملة على المستوى الدولي؛
  - تحقيق التحول الرقمي للأعمال المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتطوير أنشطة البنك في البرازيل؛
  - تعزيز نموذج عمل البنك ورفع الكفاءة وتعزيز ثقافة بيئة العمل مع المحافظة على القدرات التنظيمية العالية؛

- اغتنام فرص النمو من خلال الاستحواذ بهدف توسيع الأعمال و زيادة الإيرادات؛
- تحقيق أداء متميز يمنح الأولوية للعميل.

### المطلب الثالث: وظائف بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

يقدم بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن الوظائف التالية:

- تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة وذات جودة عالية لعملائنا من خلال قنوات ميسرة و متاحة؛
- تعظيم منفعة العملاء وجعل تعاملهم مع البنك تجربة طيبة؛
- التفاعل مع المجتمع المحلي و الوطني؛
- إيجاد بيئة جاذبة لكافة الموظفين؛
- العمل على تنمية استثمارات المساهمين و اجمالية أصول و ممتلكات البنك.

### المبحث الثاني: المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

سننظر في هذا المبحث إلى مصادر و استخدامات بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن وأهم كبار المساهمين و المتعاملين في البنك ، بالإضافة الى تحليل اهم مؤشرات المحفظة الاستثمارية لهذا البنك.

### المطلب الأول: مصادر واستخدامات بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

سنحاول في هذا المطلب عرض مصادر واستخدامات بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال سنة 2018 و 2019.

جدول رقم (01): مصادر و استخدامات بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال الفترة (2018-2019).

البيان	2019	2018
الموجودات		
نقد و أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	68048129	4902779
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	59257664	85029146
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	206030874	27956035
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	621003464	613531362
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال الدخل	148822213	104257480

177878562	137461461	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
3518148	35012800	موجودات مالية بالكلفة المطفأة مرهونة
17320761	22459789	ممتلكات ومعدات بالصافي
1494202	1699611	موجودات غير ملموسة بالصافي
-	3357169	موجودات حق الاستخدام
6401306	7078498	موجودات ضريبية مؤجلة
28005310	3225403	الموجودات الأخرى
<b>1145903091</b>	<b>1139059460</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
		<b>المطلوبات و حقوق الملكية المطلوبات</b>
182846643	170016352	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
647518189	666361035	ودائع عملاء
51534691	49424077	تأمينات نقدية
79130476	57866314	أموال مقترضة
767226	3440448	مخصصات متنوعة
4998955	2478661	مخصصات ضريبة الدخل
6894	1977939	مخصص ضريبة مؤجلة
-	3223659	التزامات عقود التأجير
18921251	27378684	مطلوبات أخرى
<b>98574325</b>	<b>982167169</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
		<b>حقوق الملكية</b>
		<b>حقوق مساهمي البنك</b>
110000000	110000000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
66943	66943	علاوة إصدار
27613436	27958998	احتياطي قانوني



197281	197281	احتياطي اختياري
77148	2943308	احتياطي القيمة العادلة
22378253	15725766	أرباح مدورة
160178766	156892296	مجموع حقوق الملكية
114903091	1139059465	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) :

- إن اغلب موجودات المؤسسة تتركز بالدرجة الأولى على التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة تقدر بـ 54% مقارنة مع 53% بالنسبة لسنة 2018 ، ثم تأتي الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بنسبة 09% سنة 2018 و لكنها شهدت ارتفاع سنة 2019 لتصل الى 13% ، اما فيما يخص الموجودات المالية بالكلفة المطفأة فقد بلغت نسبة 15% سنة 2018 لتتخفف الى 12% سنة 2019 ، اما فيما يخص الموجودات الأخرى فهي تساهم بنسب قليلة فقط.

- نلاحظ ان جزء كبير من مطلوبات بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن يعود بنسبة كبيرة الى ودائع العملاء بنسبة تقدر بـ 656% سنة 2018 ولكنها شهدت تراجع كبير سنة 2019 لتصل الى 67% ، اما بالنسبة لودائع البنوك و مؤسسات مصرفية فقدت نسبتها 17% سنة 2019 مقارنة مع 185% بالنسبة لسنة 2018 ، وباقي المطلوبات الأخرى فتميزت بنسبة قليلة.

- إن اغلب حقوق الملكية تعود الى الأرباح المدورة و المساهمين في البنك و الاحتياطي القانوني ، فإذا نظرنا الى نسبة الأرباح المدورة سنة 2019 نجدها انها فاقت 100% بينما سنة 2018 فقد كانت منخفضة جدا حيث قدرت بـ 13% فقط ، أما فيما يخص حقوق مساهمي البنك فقد بلغت نسبتهم 70% سنة 2019 بالمقارنة مع 68% لسنة 2018.

**المطلب الثاني : كبار المساهمين و المتعاملين في بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن**

سننتظر في هذا المطلب الى أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% فأكثر من اموال البنك و أهم

المتعاملين مع البنك.

**أولاً: أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% فأكثر من أموال البنك**

سنستعرض في الجدول التالي أهم المستثمرين في بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

الجدول رقم(02): أسماء المساهمين وعدد الأسهم المملوكة لهم

اسم المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
المؤسسة العربية المصرفية (البحرين)	95676826	86.979%
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (الأردن)	2256124	2.051%
الشركة الدولية الكويتية	1460244	1.368%

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن سنة 2019.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) :

أن المؤسسة العربية (البحرين) تأتي في المرتبة الأولى حيث تحوز على أكبر نسبة مئوية من الأسهم في البنك بنسبة تقدر بـ 86.979 % كونها المستفيد الحقيقي للأسهم ، ثم تليها في المرتبة الثانية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (الأردنية) بنسبة تقدر بـ 2.051% ثم تأتي في المرتبة الأخيرة الشركة الدولية الكويتية للاستثمار بأقل نسبة تقدر بـ 1.368% من إجمالي الأسهم في البنك.

ثانياً: أهم المتعاملين مع البنك

نقصد بأهم المتعاملين مع البنك كل متعامل تساوي مشترياته أو تفوق 10% من إجمالي المشتريات، وقائمة أسماءهم موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): المتعاملين الرئيسيين في البنك

اسم المتعامل	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
المؤسسة العربية المصرفية (البحرين)	12.9%
شركة حسين عطية و أولاده	26.5%

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن سنة 2019.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) :

أن قسم كبير من تعاملات البنك تتم مع متعاملين اثنين هما المؤسسة العربية المصرفية (البحرين) بنسبة 12.9% ، وشركة حسين عطية وأولاده بنسبة 26.5%، حيث يحوزان معا على 39.4% من إجمالي المشتريات مما يقيس درجة تركيز عالية ، فالبنك هنا مطالب بأمرين رئيسيين هما: تنويع أكبر من حيث العملاء في هذا المجال ، وإدارة العلاقة بطريقة ممتازة مع هاذين المتعاملين.

المطلب الثالث: تحليل أهم مؤشرات المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

سنحاول في هذا المطلب عرض النتائج المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن و محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك و كذلك الودائع و نسبة السيولة لدى البنك.

أولاً: النتائج المالية

الجدول التالي يوضح النتائج المالية المحققة من قبل بنك (ABC) الأردن خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019.

جدول رقم(04): يوضح النتائج المالية لبنك (ABC) الأردن خلال الفترة ( 2016-2019 )

السنوات	الأرباح بعد الضريبة	إجمالي الدخل (مليون دينار)	الفوائد العمولات البنكية(مليون دينار)	حقوق المساهمين (مليون دينار)
2016	14.1	46.7	41.1	157
2017	13	43.5	38.6	160
2018	97	42.1	36.5	160
2019	1.4	41.5	36.6	158

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)الأردن.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) :

- إن هناك تراجع في كل من الأرباح بعد الضريبة وإجمالي الدخل والفوائد والعمولات البنكية خلال الفترة من 2016 إلى 2019 بينما تبقى حقوق المساهمين ثابتة في السنتين 2016 و2019، وكذلك بالنسبة لسنتي 2017 و2018 هي أيضا متساوية.

- إن بنك الأردن ABC حقق نتائج مالية جيدة سنة 2016 حيث بلغ صافي الربح بعد الضريبة 14.1 مليون دولار، وبلغ إجمالي الدخل حوالي 46.5 مليون دينار، كما بلغت الفوائد والعمولات البنكية 41.1 مليون دينار، وكذلك شهدت ميزانية البنك نموا متوازنا في حقوق المساهمين لتصل إلى 179 مليون دينار.

- أما بالنسبة لسنتين 2017-2018 فقد بلغت الأرباح بعد الضريبة على التوالي 13 مليون دينار سنة 2012 و9.7 مليون دينار لسنة 2018 فهي تميزت بتراجع ، كما شهدت أيضا إجمالي الدخل تراجع أيضا خلال السنتين (2017-2018) فقد كان سنة 2017 حوالي 43.5 مليون دينار لينخفض سنة 2018 إلى 42.1 مليون دينار.

- فإذا نظرنا أيضا إلى الفوائد والعمولات البنكية خلال السنتين (2017-2018) فهي أيضا تراجعت لتصل إلى 36.5 مليون دينار سنة 2018 بعدما كانت 38.6 مليون دينار سنة 2017 مع بقاء حقوق المساهمين ثابتة خلال هاتين السنتين.

- أما في سنة 2019 فقد انخفضت الأرباح بعد الضريبة لتصل إلى 1.9 مليون دينار مما أدى إلى حدوث تراجع أيضا في إجمالي الدخل الذي يقدر بـ 41.5 مليون دينار، فبالنسبة للفوائد والعمولات البنكية فقد شهدت ارتفاع طفيف في هذه السنة قدر بـ 36.6 مليون دينار، وبلغ حقوق المساهمين 157 مليون دينار. وبالرغم من النتائج التي حققها البنك خلال هذه السنوات إلا أنها تعمل على مكانته وقدرته على مواصلة النمو وتحقيق المزي من الأرباح على الرغم من أن أداء البنك قد تأثر بالمناخ الاقتصادي السائد في المملكة والمنطقة بشكل عام.

#### ثانيا: محفظة التسهيلات الائتمانية

واصلت إدارة البنك خلال الفترة (2016-2019) جهودها لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية مع المحافظة على مستوى متدني من المخاطر من خلال ضمان توفير كافة عناصر القرار الائتماني السليم.

#### الجدول رقم (05): محفظة التسهيلات الائتمانية لبنك (ABC) لأردن خلال الفترة (2016-2019)

السنوات	القيمة مليون دينار	نسبة النمو %
2016	552	15.4
2017	597	8.2
2018	614	2.8
2019	621	1.22

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك(ABC)الأردن (2016-2019).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(05) :

- أن هناك تطور في قيمة محفظة التسهيلات الائتمانية في الفترة الممتدة (2016-2019) فقد كانت قيمتها 552 مليون دينار سنة 2016 لتصبح 621 مليون دينار سنة 2019 أما بالنسبة لنسبة النمو فقد تراجعت كثيرا في سنة 2019.

- ففي سنة 2016 بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية 552 مليون دينار بنسبة نمو تقدر بـ 15.4% .  
- أما بالنسبة لسنة 2017 فقد استطاع البنك زيادة قيمة محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة نمو تقدر بـ 8.2% لتصل قيمتها إلى 597 مليون دينار مقارنة مع 552 مليون دينار للعام السابق وقد جاء معظم بعده الزيادة نتيجة التوسع في قطاعي التجزئة والشركات.

- سنة 2018 نلاحظ استمرار ارتفاع في قيمة محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 2.8% لتصل 614 مليون دينار مقارنة مع 597 مليون دينار للعام السابق ، استمرت محفظة التسهيلات الائتمانية في الارتفاع لتصل إلى 621 مليون دينار نمو تقدر بـ 1.22%.

وترجع سبب هذه الزيادة في قيمة محفظة التسهيلات الائتمانية خلال السنوات المذكورة نتيجة التوسع في قطاعي التجزئة والشركات ، كما واصل البنك جهوده لتحسين نوعية المحفظة من خلال تطبيق سياسة المراقبة الحديثة لكافة حسابات التسهيلات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الحسابات التي تتضمن مؤشرات بإمكانية حدوث خلال في عملية السداد.

### ثالثاً: الودائع ونسبة السيولة

نستعرض في هذا الجدول حجم الودائع ونسبة السيولة لبنك (ABC) الأردن خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019.

الجدول رقم (06): يوضح حجم الودائع ونسبة السيولة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال الفترة (2017-2019)

السنوات	2017	2018	2019
حجم الودائع (مليون دينار)	654	648	666
نسبة السيولة (%)	111.6	112.5	109.9

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن.

نلاحظ من خلال الجدول (06) :

- أن هناك زيادة في حجم الودائع خلال الفترة الممتدة من (2017-2019) حيث انتقلت من 654 مليون دينار 666 مليون دينار، أما بالنسبة السيولة فقد تراجع في الفترة هذه من 111.6% سنة 2017 إلى 109.9% سنة 2019.

- في سنة 2017 بلغ حجم الودائع 654 مليون دينار بنسبة نمو تقدر بـ 2.81% مع المحافظة على نسبة سيولة جيدة بنسبة 111.6% في نهاية هذه السنة .

- أما في سنة 2018 فقد كان هناك تراجع في حجم الودائع فقد بلغت قيمتها 648 مليون دينار مقارنة مع 654 مليون دينار لعام 2017 وقد بلغت قيمة هذا التراجع 6 مليون دينار، أما إذا نظرنا إلى نسبة السيولة فهي شهدت ارتفاع صغير نوعاً ما ووصلت إلى 12.5% مقارنة مع 111.6% لعام 2017.

- ففي سنة 2019 فقد شهدت ارتفاع مجددا في حجم الودائع حيث بلغ 666 مليون دينار مقارنة مع 648 مليون دينار لعام 2018 وذلك بفعل السياسة التي انتهجتها إدارة البنك عند مطلع 2019 ، ما إذا نظرنا إلى نسبة السيولة فهي شهدت تراجع مجددا خلال هذه السنة وقدرت بـ 109.9% ومع ذلك فهي تعتبر جد كافية.

#### المبحث الثالث: تقييم أداء المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

يتم تقسيم الأداء المالي للبنك من خلال مجموعة من المؤشرات من أجل الوقوف على مدى قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة ونجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة ، ومدى مساهمتها في تحقيق البنك لمستويات عالية من الربحية والتي بدورها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها البنك. ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المؤشرات المالية الأساسية والمتمثلة في كل من مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة ، ونسبة كفاية رأس المال.

#### المطلب الأول: مؤشرات الربحية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

تعتبر الربحية بمثابة مؤشر عن قدرة البنك على تحقيق الأرباح أي قدرته على استغلال الموارد المالية المتاحة في توليد الأرباح.

حيث اعتمدنا في دراستنا هذه من أجل قياس الربحية على ثلاثة مؤشرات مالية هي معدل العائد على الأصول، (ROA) ، معدل العائد على الحقوق الملكية (ROE)، وربحية السهم (EPS)، وذلك كما هو مبين في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (07): مؤشرات الربحية في بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال الفترة (2018-2013)

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل العائد على الأصول (ROA)		0.013	0.013	0.015	0.012	0.013	0.009
معدل العائد على الحقوق الملكية (ROE)		0.089	0.096	0.104	0.091	0.086	0.061
ربحية السهم (EPS)		1.06	1.22	1.42	1.28	1.18	0.88

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن.

تحليل نتائج الجدول رقم (07):

- بالنسبة لمعدل العائد على الأصول (ROA): والذي يعبر عن النسبة بين صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن البنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، حقق بنسبة 1.5% كأعلى نسبة خلال سنة 2015 وهذا يدل على قدرة البنك على استغلال موارده المتاحة، بينما حقق معدل

عائد على الأصول منخفض سنة 2018 قدر بـ 0.9 ، كما نلاحظ أيضا أن البنك تقريبا حقق المستويات مستقرة في معدل العائد على الأصول بالنسبة 2013، 2014، 2016 و 2017.

- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE): والذي يعبر عن النسبة بين صافي الدخل إلى الأموال الخاصة حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على الحقوق الملكية (ROE) بلغ بنسبة 10.4% وهي كأعلى نسبة خلال سنة 2015، وهذا راجع إلى تحقيق نتيجة صافية موجبة تفوق الزيادة في الأموال الخاصة بينما سجل البنك أدنى معدل عائد على الحقوق الملكية سنة 2018 (6.1)، وعلى العموم يمكن على أن البنك يتمتع بأداء جيد في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح.

- بالنسبة لربحية السهم (EPS): يتضح من خلال النتائج الموجودة في الجدول رقم (07) أن نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة قدر بـ 1.06 و 1.22 لسنتي 2013 و 2014 على التوالي وعرفت سنة 2015 أعلى قيمة لنصيب السهم من الأرباح المحققة قدرت بـ 1.42، وهذا يعود إلى ارتفاع الأرباح الصافية التي حققها البنك خلال هذه السنة نتيجة كفاءته في استغلال الموارد المتاحة غير أنه سنة 2016 و 2017 انخفض نصيب السهم من الأرباح المحققة ليصل إلى 0.88 سنة 2018.

#### المطلب الثاني: مؤشرات السيولة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن:

نستعرض من خلال هذا الجدول المؤشرات الرئيسية للسيولة والمتمثلة أساسا في نسبة التداول ونسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ونسبة الأصول الجارية إلى مجموع الودائع.

الجدول رقم (08): مؤشرات السيولة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن خلال الفترة (2013-2018)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التداول	0.59	0.63	0.67	0.70	0.64	0.63
نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول	0.05	0.21	0.14	0.16	0.13	0.12
نسبة النقدية إلى مجموع الودائع	0.07	0.27	0.18	0.22	0.17	0.16
نسبة الأصول الجارية إلى مجموع الودائع	0.55	0.28	0.72	0.70	0.70	0.71

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن.

تحليل نتائج الجدول رقم(08) :

- **نسبة التداول:** نلاحظ من خلال الجدول رقم(08) ارتفاع نسبة التداول حيث وصلت إلى نسبة 70% سنة 2016 وهذا يدل على قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، كما سجلت أدنى نسبة قدرت بـ 59% سنة 2013.

- **نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول:** هذه النسبة تتميز بالتذبذب طيلة فترة الدراسة لدى بنك المؤسسة العربية المصرفية، حيث سجل البنك أكبر نسبة له سنة 2014 (21%) و 6% كأدنى نسبة سنة 2013 ، يمكن القول بأن البنك محل الدراسة في وضع مالي جيد استطاع من خلاله مواجهة مخاطر السيولة ، أي له قدرة كبيرة على تسديد التزاماته طويلة الأجل من خلال مختلف الاستثمارات التي يقوم بها.

- **نسبة النقدية إلى مجموع الودائع:** من خلال النتائج الموجودة في الجدول رقم(08) أن البنك سجل نسبة منخفضة سنة 2013 قدرت بـ 7% وهذه الحالة قد يتعرض البنك لمخاطر عديدة خاصة عدم قدرته على تسديد طلبات المودعين واحتياجات الزبائن ، غير أنه انطلاقاً من سنة 2014 إلى سنة 2018 حقق البنك معدلات جيدة لنسبة النقدية إلى مجموع الودائع، فكانت له أعلى نسبة سنة 2014 بـ 27% وعليه يمكن القول بأن البنك في وضعية مالية جيدة وهذا يزيد من ثقة المودعين في البنك وتحقيق الأمان في مختلف عملياته.

- **نسبة الأصول التجارية إلى مجموع الودائع:** نلاحظ من خلال قراءة النتائج الموجودة في الجدول أن البنك له قدرة على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعاً فنسبة 2016 شهدت أعلى نسبة قدرت بـ 77% وأدنى نسبة سنة 2013 بـ 55%.

#### المطلب الثالث : مؤشرات كفاية رأس المال لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

سنتطرق في هذا الجدول الى المؤشرات الرئيسية لنسبة كفاية رأس المال و المتمثلة في كفاية حقوق الملكية بالنسبة الى الودائع و كفاية حقوق الملكية بالنسبة الى اجمالي الأصول.

#### الجدول رقم(09) : مؤشرات كفاية رأس المال خلال الفترة (2013-2018)

2017	2016	2018	2015	2014	2013	السنوات	البيان
0.19	0.19	0.19	0.19	0.17	0.18		كفاية حقوق الملكية بالنسبة الى الودائع
0.14	0.14	0.14	0.15	0.13	0.14		كفاية حقوق الملكية بالنسبة الى اجمالي الأصول

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن.



تحليل نتائج الجدول رقم (09) :

- كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع: يتضح من جدول مؤشرات كفاية رأس المال ان النسبة مستقرة من سنة 2015 الى سنة 2018 وتعد اعلى نسبة سجلها البنك خلال الفترة المدروسة قدرت بـ 19% ، اي ان البنك يتمتع بقدرة على رد الودائع باستعمال امواله الخاصة.

- كفاية حقوق الملكية بالنسبة الى اجمالي الاستثمارات: نلاحظ كذلك استقرار في هذه النسبة طول فترة الدراسة حيث قدرت اعلى نسبة بـ 15 % سنة 2015 و ذلك نتيجة ارتفاع الاموال الخاصة للبنك في هذه السنة ، وتعتبر هذه النسبة بمثابة هامش امان للبنك يجعله بعيدا عن المخاط.

المطلب الرابع: تقدير العائد و الخطر للمحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)

### الأردن

نظرا لعدم توفر البيانات الكافية لحساب عائد محفظة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن، قمنا بافتراض عوائد متوقعة لكل عنصر من عناصر المحفظة الاستثمارية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : العائد المحقق لمجموعة من عناصر المحفظة الاستثمارية خلال الفترة ( 2017 - 2019)

السنوات	العائد المحقق لسنة 2017	العائد المحقق لسنة 2018	العائد المحقق لسنة 2019	العائد المتوقع E (R)	البيان
	0.04	0.042	0.039	0.04	قروض ممنوحة للأفراد
	0.039	0.038	0.037	0.038	قروض ممنوحة لشركات
	0.031	0.029	0.03	0.03	اوراق مالية مملوكة من قبل البنك
	0.04	0.041	0.04	0.04	توظيفات اخرى

المصدر: من اعداد الطالبتين.

أولاً : تقدير عائد المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن

1 - حساب العائد المتوقع لكل عنصر من عناصر المحفظة الاستثمارية

$$E(\bar{R}) = \frac{\sum R_1}{n}$$

- العائد المتوقع للقروض الممنوحة للأفراد :

$$E(\bar{R}) = \frac{\sum R_1}{n} = \frac{0.04 + 0.042 + 0.039}{3} = 0.04$$

- العائد المتوقع للقروض الممنوحة للشركات  $E(\bar{R}_2) = 0.038$

- العائد المتوقع للأوراق المالية المملوكة من قبل البنك  $E(\bar{R}_3) = 0.038$

- العائد المتوقع للتوظيفات الأخرى  $E(\bar{R}_4) = 0.04$

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ:

أن العائد المتوقع  $E(\bar{R})$  لكل من القروض الممنوحة للأفراد والتوظيفات أخرى متساوي والذي يقدر بـ 0.04 ويعتبر أفضل بالمقارنة مع العائد المتوقع من القروض الممنوحة للاستثمارات الذي يقدر بـ 0.038 والعائد المتوقع للأوراق المالية المملوكة هذا قبل البنك بقيمة 0.03.

2- حساب عائد المحفظة  $E(R_m)$

$$E(R_m) = \sum_{i=1}^n E(\bar{R}_i)$$

نفترض أن أوزان هذه الاستثمارات كما يلي:

توظيفات أخرى	الأوراق المالية المملوكة داخل البنك	قروض ممنوحة للمؤسسات	قروض ممنوحة للأفراد	
0.08	0.11	0.42	0.39	أوزان الاستثمارات
0.04	0.03	0.038	0.40	العائد المتوقع
0.0032	0.0033	0.01596	0.0156	عائد كل استثمار

المصدر: من اعداد الطالبتين.

وعليه فإن عائد المحفظة الاستثمارية يساوي:

$$E(R_m) = 0.0156 + 0.01596 + 0.0032 = 0.03806 = 3.806\%$$

ثانياً: تقدير خطر الاستثمار في المحفظة

قبل تقدير مخاطر الاستثمار في المحفظة سنقوم باستعراض نسبة التعثر في بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن ومقارنتها بما هو سائد في السوق.

حيث تمكن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن من المحافظة على مستوى أداء مقبول خلال عام 2019 مقابل نسبة تعثر بحدود معدلات نسب التعثر في القطاع المصرفي الأردني، حيث بلغت نسبة التعثر في البنك 7.3% من إجمالي المحفظة و5.9% من الصافي وهي نسبة تتماشى مع نسبة التعثرات السائدة في القطاع المصرفي الأردني التي بلغت سنة 2019 بـ 7.2% و5.6% من إجمالي المحفظة.

ويتم إدارة المخاطر في البنك من خلال دائرة إدارة المخاطر وهي دائرة مستقلة عن أنشطة العمل لدى البنك و تقوم بإدارة كل من : مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق و مخاطر تكنولوجيا المعلومات و ذلك وفق منهجية متكاملة تعتمد على تحديد حجم و نوعية المخاطر التي يتعرض لها البنك ، حيث تعنى دائرة إدارة المخاطر في البنك بإدارة و تطبيق الاطار العتم للإدارة المخاطر والتنسيق مع الإدارات و الدوائر الموجودة لدى البنك، و ذلك من خلال تحديد و قياس و تقييم و رصد المخاطر المالية و غير المالية التي يمكن ان تؤثر سلباً على أداء البنك و سمعته او اهدافه و ضمان ان البنك يحقق العائد الأمثل في العودة عن المخاطر المتخذة ، كما تقوم إدارة المخاطر باتباع افضل الممارسات والوسائل والإجراءات التي تضمن تطبيق السياسات و الإجراءات المعمول بها سواء تلك الصادرة عن البنك المركزي الأردني او عن المؤسسة الأم في البحرين او متطلبات لجنة بازل.

و لتقدير خطر المحفظة الاستثمارية يجب حساب الخطر الذي يتضمنه كل استثمار في المحفظة.

1 - الخطر الذي يتضمنه قروض ممنوحة للأفراد

$$\delta = \sqrt{\frac{1}{3} \sum_{i=1}^3 (R_i - E(R_i))^2}$$

$$\delta = \sqrt{\frac{1}{3} (0.04 - 0.04)^2 + (0.042 - 0.04)^2 + (0.39 - 0.04)^2}$$

$$\delta = 1.290$$

2 - الخطر الذي تتضمنه القروض الممنوحة للشركات

$$\delta_2 = \sqrt{\frac{1}{3} (0.039 - 0.038)^2 + (0.038 - 0.38)^2 + (0.037 \cdot 0.038)^2}$$

$$\delta_2 = 2,581$$

3 - الخطر الذي تضمنه الأوراق المالية المملوكة من قبل البنك

$$\delta_3 = \sqrt{\frac{1}{3} (0.031 - 0.03)^2 + (0.029 - 0.03)^2 + (0.03 - 0.03)^2}$$

$$\delta_2 = 2,581$$

4 - الخطر الذي تتضمنه التوظيفات الأخرى

$$\delta_4 = \sqrt{\frac{1}{3} (0.04 - 0.04)^2 + (0.041 - 0.04)^2 + (0.039 \cdot 0.04)^2}$$

$$\delta_4 = 2,581$$

- حساب التباين المشترك (COV) لكل استثمارات معاً.

$$cov(RI_{n_1} \cdot RI_{n_2}) = \frac{1}{4} \sum R_{n_1} R_{n_2} - E(\bar{R}_{n_1}) \cdot E(\bar{R}_{n_2})$$

لنفترض أن:

$R_1$  = يمثل القروض الممنوحة للأفراد

$R_2$  = قروض ممنوحة للشركات

$R_3$  = أوراق مالية مملوكة من قبل البنك

$R_4$  = توظيفات أخرى

و منه:

$$\text{Cov}(R_1-R_2)=-0.000370$$

$$\text{Cov}(R_1-R_3)=-0.000293$$

$$\text{Cov}(R_1-R_4)=-0.000389$$

$$\text{Cov}(R_2-R_3)=-0.000284$$

$$\text{Cov}(R_2-R_4)=-0.000379$$

$$\text{Cov}(R_3-R_4)=-0.000292$$

$$\sum P_{n_1} P_{n_2} \text{cov}(R_{n_1} \cdot R_{n_2}) = -0.000113$$

$$\sum p_1^2 \delta_1^2 = 1.551448$$

وبالتعويض في المعادلة الإجمالية نجد:

$$\delta_p^2 = \sum P_1^2 \cdot \delta_i^2 + \sum p_1 p_2 \cdot \text{cov}(R_i \cdot R_2) = 1.551334$$

$$\delta_p = \sqrt{1.551334}$$

$$\delta_p = 1.245525$$

و عليه الخطر الذي تتضمنه هذه المحفظة هو 1.245525

## خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة حالة حول موضوعنا المتمثل في كفاءة المحفظة الاستثمارية وأثرها على ربحية البنوك التجارية فقد قمنا بتقسيم العمل الى ثلاث مباحث. في المبحث الاول عرفنا بالبنك محل الدراسة و الذي يتمثل في بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن اما المبحث الثاني فخصصناه للمحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن واخيرا في المبحث الثالث قمنا بتقييم أداء بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن من خلال عدة مؤشرات المتمثلة اساسا في : مؤشر الربحية ومؤشر السيولة ومؤشر كفاية راس المال وكذلك تقدير العائد والخطر للمحفظة الاستثمارية.

وقد تم التوصل الى النتائج التالية :

- ان بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن استطاع تحقيق مستويات ربحية جيدة.
- حقق بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن مستويات كافية من السيولة.
- ان بنك محل الدراسة يتمتع بكفاءة الأداء.

الْحَاتِمَةُ

تلعب المحفظة الاستثمارية دورا فاعلا في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، وتهدف عملية إدارة المحفظة إلى تعظيم معدل العائد على الاستثمار وعند مستوى مقبول من المخاطر أو تدنية خطرها عند مستوى عائد مقبول، لهذا فان البنك عند تشكيله لمحفظته الاستثمارية يلتزم بمبدأ تنويع الأصول.

وقد عملنا من خلال هذه الدراسة إلى تحديد كفاءة المحفظة الاستثمارية وأثرها على ربحية البنوك التجارية، وقد تطرقنا إلى بعض مفاهيم وأهداف كل من المحفظة الاستثمارية والربحية في البنوك التجارية وأيضا عائدا ومخاطر المحفظة الاستثمارية وأهم المؤشرات في تقييم الربحية والسيولة داخل البنوك التجارية، وكذلك الأساليب المستخدمة في قياس أداء المحفظة الاستثمارية وقد تم إسقاط ذلك على بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن، وبعد تحليلنا للموضوع في ثلاث فصول تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج التي بواسطتها تمكنا من الإجابة على الإشكالية العامة والأسئلة الفرعية واختبار صحة فرضية الدراسة.

### اختبار الفرضية:

من خلال تحليل النتائج المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن والنتائج التطبيقية الموضحة أدناه، يتضح بان البنك أحسن اختيار الأصول الاستثمارية و حقق من خلال هذا الاختيار مستوى مقبول من الربحية رغم الصعوبات الاقتصادية و الركود الذي عرفه الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة، وحقق كذلك مستويات سيولة كافية كما انه سجل مستويات تعثر ادني مما هو سائد في السوق، وذلك يؤدي بنا إلى الحكم بصحة الفرضية القاضية: بان التنويع الجيد لمحفظة البنك يساعده على تعظيم ربحيته في مستوى مقبول من المخاطر.

### نتائج الدراسة

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

### النتائج النظرية:

- تعتبر المحفظة الاستثمارية بمثابة توظيف متجانس لمجموعة من البدائل الاستثمارية الأكثر فعالية تقوم على فكرة المزج بين مجموعة من الأصول المالية التي يتم اختيارها بعناية وبدقة لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات.



- هناك للمحفظة الاستثمارية مفهومين واسع وضيق فالمفهوم الضيق يقتصر على الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي، والمفهوم الواسع يشمل كافة الأصول والتوظيفات التي يستغلها البنك ، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المفهوم الواسع.
- يحكم تكوين المحفظة الاستثمارية عدة عوامل هامة تتمثل في العائد المحقق خطر موجودات المحفظة وأيضاً التنوع.
- إن العوائد والمخاطر التي يمكن للبنك أن يحددها، وبالتالي يبني على أساسها سياسته الاستثمارية وهي متوقعة وليست فعلية.
- إن الخطر المتعلق بالمحفظة الاستثمارية هو عبارة عن خطر كلي يحسب عن طريق الانحراف المعياري ويقسم إلى خطر غير منتظم يمكن التغلب عليه عن طريق التنوع ، وخطر منتظم لا يمكن تجنبه بالتنوع.
- يعتبر موضوع إدارة المحفظة الاستثمارية محط اهتمام العديد من الباحثين مما أسفر الأمر على ظهور العديد من النظريات والنماذج التي اهتم بالعلاقة بين عائد المحفظة الاستثمارية و خطرها.
- يعمل التنوع على التخفيض من المخاطر والحصول على محفظة استثمارية كفأه ويمكن قياسه عن طريق معامل الارتباط.
- تعتبر المحفظة الاستثمارية على مستوى البنوك التجارية المصدر الثاني لاستخدامات أمواله وذلك بعد القروض، ويستعمله البنك كخط دفاع ضد مخاطر نفس السيولة نظراً لميزة تلك الأصول بإمكانية بيعها أو التصرف فيها عند الحاجة.
- الهدف الرئيسي من تشكل المحفظة الاستثمارية هو تحقيق أقصى عائد ممكن توفير السيولة اللازمة وتنمية واستمرار تدفق الدخل ، التنوع وقابلية تحويل أصول المحفظة إلى سيولة .
- تعتبر الربحية من الأهداف الأساسية لجمع البنوك وهو أمر ضروري لتحقيق بقائها واستمرارها، كما أنها تعبر أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها.

### النتائج التطبيقية:

- المحفظة الاستثمارية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن مشكلة من مجموعة من الأصول المتنوعة تنوعاً جيد بما يمكنه من تفادي خطر التركيز و ما يترتب عليه من تعثر.
- إن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن استطاع تحقيق مستويات ربحية جيدة موزعة على مجموعة من الاستثمارات المختارة بعناية فائقة ما يفسر قدرة البنك على استغلال الموارد المتاحة أمامه

بكفاءة وفعالية ، وكذا قدرته على تحقيق العوائد وبالتالي يمكننا الحكم على حسن أداء البنك من حيث الربحية.

- حقق بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن مستويات كافية من السيولة مما تجعله في مأمن عن مواجهة مخاطر السيولة ، أي أن البنك يتمتع بأداء جيد من حيث إدارة السيولة.
- إن بنك المؤسسة العربية المصرفية له قدرة كافية على رد الودائع لأصحابها في أي وقت نتيجة اعتماده على أمواله الخاصة ، مما يجعله في مأمن عن مواجهة مختلف المخاطر وعليه يمكن القول أن البنك محل الدراسة يتميز بكفاءة الأداء.
- بلغت نسبة التعثر في بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن 7.3% من اجمالي المحفظة و 5.9% من الصافي ، و هي نسبة جد مقبولة و تتماشى مع نسبة التعثر السائدة في القطاع المصرفي الأردني والتي بلغت سنة 2019 بـ 7.2% و 5.6% من اجمالي المحفظة.

### اقتراحات الدراسة

من خلال ما سبق يمكن أن نخرج بالاقتراحات التالية:

- لا بد على البنوك أن تقوم بدراسة عميقة وتنبؤيه للمخاطر التي تعدد أوراق المحفظة الاستثمارية لأن إدارة المحفظة الاستثمارية تعتمد على التحليل المستقبلي.
- لاحظنا ان بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن قليل الاعتماد على المشتقات المالية لذا ينصح باستخدامها في ادارة المخاطر التي تواجهها اضافة على انها اداة فعالة لإدارة الخطر و تساعد على تحقيق الرفع المالي.
- تعزيز جهود فيما يخص زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية الدور الذي تلعبه البنوك من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متطورة تسمح بتسهيل التعاملات التجارية، كل هذا من أجل زيادة موارد البنك من خلال استقطاب أكبر حجم من الودائع لدى الأفراد.

### آفاق الدراسة

ان موضوع المحفظة الاستثمارية من المواضيع ذات الاهمية البالغة حيث تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين فالبحت في هذا المجال لا يزال واسعاً و يحتاج إلى دراسات أعمق ، ومما لا شك فيه أن ضيق الوقت و قلة مصادر المعلومات حال دون التعمق أكثر في هذا الموضوع ، لذا نعتقد أن الوصول إلى نتائج أدق و تحرير نتائج نظرية يمكن تعميمها يقضي القيام بهذه الدراسة على عينة واسعة من البنوك التجارية.

# قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

- 1- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية الماضي وإلكترونيك الحاضر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 2- أحمد معجب العتيبي، المحافظ المالية الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 3- أسامة كامل، عبد الغاني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
- 4- أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية (تحليل وإدارة)، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 5- أكرم حداد، مشهور مدلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي وكمي)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 6- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 7- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 8- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
- 9- الطاهر حردان، أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 10- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

- 11- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شيرين بدراسي رودي، اقتصاديات المعرفة (الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 12- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 13- حسن جميل البديري، البنوك (مدخل محاسبي وإداري)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 14- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 15- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 16- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (النقود- البنوك التجارية- البنوك الإسلامية- السياسية النقدية والأسواق المالية- الأزمة المالية)، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- 17- خبراء الشركة العربية المتحدة، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الطبعة الثانية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، 2007.
- 18- دريد كامل آل شيب، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 19- دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 20- دريد كامل آل شيب، إدارة المحافظ المالية الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- 21- دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 22- ريس عبد الحق، دبابش عبد المالك، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة وفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.
- 23- شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 24- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
- 25- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
- 26- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 27- ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
- 28- طارق طه، إدارة البيئة في بيئة العولمة والانترنت، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
- 29- طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد - مؤسسات - شركات - بنوك - مخاطر الائتمان - الاستثمار - المشتقات - أسعار الصرف)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
- 30- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

- 31- عصام عمر أحمد منذر، البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي- نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- 32- علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية، ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
- 33- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، 2003.
- 34- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 35- فلاح حسن العدلي الحسني، مؤيد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي استراتيجي معاصر)، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 36- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
- 37- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- 38- محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
- 39- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
- 40- مؤيد عبد الرحمان الدوري، محسن محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 41- محمد جاسم الصعيدي، ردينة عثمان يوسف، التسويق المصرفي(مدخل استراتيجي، كمي- تحليلي)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

- 42- مروان شموط، كنجوع بدو كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوزيع، مصر، 2008.
- 43- محمد دويدار، أسامة الغولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- 44- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
- 45- محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم السندات، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
- 46- محمد صالح الحناوي وآخرون، تقييم الأسهم والسندات (مدخل للهندسة المالية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- 47- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 48- محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الاطار النظري للتطبيقات العملية)، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 49- محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 50- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 51- محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.



52- محمد عوض وآخرون، الاستثمار في البورصة (أسهم-سندات-أوراق مالية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

53- هوشيار معروف، الاستثمار الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1- أحمد فؤاد المدهون، أثر تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة، 2017.

2- بوزيد سارة، إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري (دراسة حالة لبنك Bank PARIBAS)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، 2007.

3- سماح عفيف، عاشور الفار، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير مالية والمدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج (tabin'sq)، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، 2018.

4- نصر رمضان أحلاسة، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة، 2013.

5- الطاهر بن ختو، محددات الربحية في البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.

6- بن سعدون سيف الإسلام، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، الجزائر، 2017.

ثالثا: المجالات

- 1- بسام الحسين، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سوريا، مجلة البحث، جامعة دمشق، العدد 33، المجلد 38، 2016.
- 2- بلال نوري سعيد كروي، إستراتيجية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العدد 24.
- 3- بلال نوري سعيد وآخرون، تقييم الأداء المصرفي باعتماد نسب السيولة والربحية، مجلة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العدد 01، المجلد 06، 2008.
- 4- رجراح وهيبية، إدارة سيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 05، 2014.
- 5- سامر محمد فخري، أسو بهاء الدين قادر، مؤشرات الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 06، 2016.
- 6- علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل، تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، العراق، العدد 25، 2008.
- 7- علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها، المجلة العربية للإدارة، جامعة البصرة، العدد 01، جوان، 2015.
- 8- عبد السلام لفنة سعيد، بلال النوري سعيد، المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 108، 2016.
- 9- علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصاريف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق العدد الأول، المجلد 30، 2014.

- 10- عمر عبير وآخرون، مؤشرات تقييم أداء المحافظ الاستثمارية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02، مارس، 2017.
- 11- كزار نزار النوري، بلال نوري سعيد، استخدام مؤشرات مخاطر رأس المال في تقييم الربحية المصرفية، مجلة بابل الصرفة والتطبيقية، جامعة كربلاء، العدد 01، المجلد 25، 2017.
- 12- مندر مرهج، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصاريف التجارية باستخدام التحليل للمتغيرات، مجلة البحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، العدد 22، المجلد 36، 2014.
- 13- نعمان محصول، نور الدين محرز، تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، مجلد 05، العدد 02، جوان، 2018.
- 14- نعمان محصول، سراج موسو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، المجلد 30، ديسمبر، 2019.

## الملخص

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع كفاءة المحفظة الاستثمارية وأثرها على الربحية في البنوك التجارية، حيث اقتصرنا دراستنا على بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) خلال الفترة من 2016 إلى 2019 ، وذلك بهدف توفير معلومات عن أهمية المحفظة الاستثمارية كأصل من أصول البنك التجاري ، بالإضافة إلى التعرف على مساهمة المحفظة الاستثمارية في ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تعتبر المحفظة الاستثمارية بمثابة توظيف متجانس لمجموعة من البدائل الاستثمارية الأكثر فعالية، ونقوم على فكرة المزج بين مجموعة من الأصول المالية التي يتم اختيارها بعناية ودقة لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات.

إن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) الأردن استطاع تحقيق مستويات ربحية جيدة موزعة على مجموعة من الاستثمارات المختارة بعناية فائقة، ما يفسر قدرة البنك على استغلال الموارد المتاحة أمامه بكفاءة وفعالية، و بالتالي يمكننا الحكم على حسن أداء البنك من حيث الربحية.

**الكلمات المفتاحية :** المحفظة الاستثمارية ، البنوك التجارية ، الربحية في البنوك التجارية.

## Summary

Through this study, we have tried to address the issue of the efficiency of the investment portfolio and its impact on profitability in commercial banks, where our study on ABC Bank (ABC) during the period 2016 to 2019, by providing information on the importance of the investment portfolio as an asset of commercial bank, in addition to identifying the contribution of the investment portfolio to the profitability of abc bank (ABC), and the study reached a set of results, the most important of which was :

The investment portfolio is a homogeneous investment of a range of the most effective investment alternatives, based on the idea of combining a carefully selected and accurately selected set of financial assets to achieve a set of objectives and objectives.

• ABC Jordan has achieved good profitability levels spread over a carefully selected range of investments, which explains the bank's ability to exploit the resources available to it efficiently and effectively, so we can judge the bank's good profitability.

**Keywords:** Investment Portfolio, Commercial Banks, Profitability in Commercial Banks.